

ردمدا: ٤٥٨٦-٢٥٢١



الجمهورية الإسلامية الإيرانية
الهيئة العامة للإحياء والتراث

الجزء ١٠٠

مجلة علمية نصف سنوية

تعنى بالتراث المخطوط والوثائق تصدر عن مركز إحياء التراث

العدد السابع عشر، السنة التاسعة، شهر رمضان ١٤٤٦هـ. آذار ٢٠٢٥م





الحياة

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ تَصَدَّرُ عَنْ مَرْكَزِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ

الْعَدَدُ السَّابِعُ عَشَرَ

السَّنَةُ التَّاسِعَةُ، شَهْرُ رَمَضَانَ ١٤٤٦ هـ. آذار ٢٠٢٥ م



العتبة العباسية المقدسة
الهيئة العليا لإحياء التراث
مركز إحياء التراث

العتبة العباسية المقدسة. الهيئة العليا لإحياء التراث. مركز إحياء التراث.

الخزانة : مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث ...
كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيئة العليا لإحياء التراث، مركز إحياء التراث، 1438 هـ . = 2017 -

مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم

نصف سنوية-. العدد السابع عشر، السنة التاسعة (آذار 2025)-

تتضمن إرجاعات بليوجرافية.

النص باللغة العربية ومستخلصات باللغة العربية والإنجليزية.

ISSN: 2521 - 4586

1. المخطوطات -- الدوريات 2. الدوريات العربية--العراق. أ. العنوان.

LCC: Z115.1 .A8378 2024 NO. 17

DDC: 011.31

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الترقيم الدولي ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدسة - جمهورية العراق

يمكن الإتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq -- الإيميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدسة (٢٣٣)

سعر البيع

داخل العراق: \$10 - خارج العراق: \$15

الإشراف العام

سماحة السيّد أحمد الصافيّ

رئيس التحرير

السيّد ليث الموسويّ

مدير التحرير

محمّد محمّد حسن الوكيل

سكرتير التحرير

د. حسين هليب الشيبانيّ

هيئة التحرير

د. علي حبيب العيدانيّ (تدقيق اللغة العربية)

د. عمار محمود الكعبيّ (التنسيق والمتابعة)

حسن عريبي الخالديّ (التنسيق والمتابعة)

الإخراج الفنيّ

علي حسين علوان التميميّ

الترجمة الأنكليزية

الشيخ حبيب آل زعتر / لبنان

الهيئة الاستشارية

الأستاذ المتمرس الدكتور صاحب ابو جناح (العراق)

كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتمرس الدكتور طارق عبد عون الجنابي (العراق)

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتمرس نبيلة عبد المنعم (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين (المغرب)

مدير الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الحميد (مصر)

وزارة الآثار المصرية

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيّات (تركيا)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

الأستاذ الدكتور منذر علي المنذري (العراق)

كلية الآداب/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور وليد محمّد السراقبي (سوريا)

كلية الآداب/ جامعة حماة

الأستاذ الدكتور وليد محمود خالص (الأردن)

مجمع اللغة العربية /عمّان

الأستاذ الدكتور عباس هاني الجوّاح (العراق)

مديرية التربية/ محافظة بابل

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرج العامري (إيطاليا)

كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة ميلانو بيكوكا

مكتبة الأمبروزيانا/ ميلانو

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث العلمية والدراسات المتعلقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحققة، والمتابعات النقدية الموضوعية لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلمي وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وآلا يتضمن البحث أو النص المحقق مواضيع تثير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- يكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النص المحقق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدج (CD)، على أن تُرقم الصفحات ترقيمًا متسلسلاً.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كل في صفحة مستقلة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّنة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزود البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلف، ويليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الأبجائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجالات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستئلال العلمى ولتقويم سرى لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:
- يُبلغ الباحث أو المحقق بتسليم المادة المرسله للنشر خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسليم.
- يُبلغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعده المتوقع خلال مدة أقصاها شهران.
- البحوث التي يرى المقومون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.
- البحوث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كل باحث أو محقق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه ببحثه، مع ثلاثة مستلآت من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

تراعى المجلة في أولوية النشر:

- 1- تاريخ تسليم رئيس التحرير للبحث.
 - 2- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.
 - 3- تنوع مادة البحوث كلما أمكن ذلك.
- البحوث والدراسات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
 - تُرتب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
 - يرسل المحقق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلة موجزاً عن سيرته العلمية، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني: Kh@hrc.iq
 - لهية التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.
 - تنتخب هيئة التحرير البحوث المتميزة المنشورة في المجلة وتكفل بإعادة طباعتها بشكل مستقل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجدّ وَالْإِجْتِهَاد

رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، محمّد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله الهداة الميامين، وبعد ...

(الجد) و(الاجتهاد) صفتان ممدوحتان يضيفان الدقة والإتمام على أي عمل يتّصف بهما، وميدان البحث العلميّ بعمومه على اتساع فضائه بحاجة ماسة ومباشرة إليهما؛ كونه معنيّاً باستقصاء الأخبار والأحداث وتوثيقهما، أو نقدهما بحيادية تامة وفق ما متاح من معطيات وصولاً إلى نتيجة تمثّل تأسيساً معرفياً، أو تصحيحاً لأغلاط أو اشتباهات اعترت بعض جوانب هذا الميدان.

إنّ هجر طائفة من الباحثين التدقيق في المصادر التي يستقون منها، والاكتفاء بما بين أيديهم من مصادر كسباً للوقت وتجنباً للعناء، وتسليمهم المطلق بمعطيات من سبقهم دون التأكيد والتمحيص، وقلة الاطلاع والمطالعة في مجال الاختصاص على الأقلّ، والتسرّع غير المبرّر في إنجاز المؤلفات والأبحاث على حساب الدقة والرصانة، وما شابه ذلك، هي من مصاديق هجران هاتين الصفتين.

فمن مقومات الباحث الجاد والبحث الرصين: أنّ معلوماته لا تُستقى إلا من مصادرها الرصينة المعتبرة في فنّها، ولا يستعاض بمصادر أدنى منها دون سبب وجيه، والابتعاد عن حسن الظنّ والتسليم المطلق بالجهود العلمية للآخرين أو النقل عنها دون التأكّد والتدقيق، والازدياد في المطالعة خاصّة بما يرتبط بالاختصاص، والتوطنّ لتحمل الصعاب والمعوقات التي تواجه عملية البحث والتأليف والتعامل معها بسعة الصدر، والإصرار على الإتيان بما هو جديد كلاً أو ضمناً، سعياً في إثراء المكتبة الإسلامية.

هذه المقومات وغيرها يوجبها الدور العظيم الذي يحمله أرباب الأقلام والتأليف، والمسؤولية الكبيرة التي يضطلع بها معشر الباحثين، فهذا الدور وتلك المسؤولية لا يمكن أداؤهما بوجههما الأتم دون أن يكون المباشرون لها غايةً في الجدّ والمثابرة.

فالتدوين مسؤولية كبيرة، وأمانة عظيمة، وفي ذات الوقت هو مهمة خطيرة، أريد له أن يكون وسيلةً لإنارة العقول، ونشر الأفكار السامية، ونقد الأخبار الزائفة، وفق المنهج العلميّ القويم، لذا لا يستهين به إلا مدّعي العلم، ولا يخوض غماره إلا من تسلّح بسلاح المعرفة واجتهد في توظيفه السليم.

فهذه دعوة لكلّ المؤسّسات المعنية رسميّة وغير رسميّة، والشخصيات الفاعلة، أن تضطلع بدورها في الارتقاء بالمستوى العلميّ والثقافيّ لكلّ من تنطبق عليهم صفة (باحث) في كلّ المجالات والمراحل، بما ينعكس إيجاباً على ثقافتهم ومن ثمّ على أقلامهم، في خطوة جادة لمواجهة موجة التسطّح الفكريّ التي غزت شباننا، وبدت تظهر على نسبة معتدّ بها من نتاج باحثينا، والتي أريد لها أن تسود هذا الجيل والأجيال القادمة، في محاولة لترسيخها وجعلها ثقافة أمة، وهذا ما لا نظنّه سيفلح؛ أملاً بأرباب العقول الراجعة ممّن يوقنون تلك المساعي، ويدركون مآربها، ويسعون لوأدها كلّ من مكانه ومجاله.

والحمد لله أولاً وآخراً

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

د. أحمد جاسم النَّجْفِيّ كلية التربية الأساسيّة / جامعة الكوفة العراق	المصاحف المنسوبة إلى الإمام عليّ عليه السلام دراسة في حقيقتها ومضمونها	١٧
عمّار السيّد مجتبی آل سيّد يوشع الموسويّ الحوزة العلميّة - النجف الأشرف العراق	دراسة في أسانيد رسالة الحُفوق ومصادرها	٥٥
الشيخ محمد عيسى البناي القطيفي الحوزة العلميّة السعوديّة	جامع المقال للشيخ الطريحيّ ريادة في بحث المشتراكات الرجاليّة	١١٧
أ. د. صاحب جعفر أبو جناح كلية الآداب - الجامعة المستنصرية العراق	منوال الصناعة النحويّة وكلياتها عند ابن رشد قراءة في كتاب (الضروريّ في صناعة النحو)	١٦١
أ. د. عبد الرحمن بغداد المركز الجامعيّ مغنية الجزائر	فهرس المخطوطات العربيّة بمدرسه تلمسان باعْتناء أوْجست كور (Auguste Cour) (قراءة في تكون الفهرس وصبطه وخصائصه)	١٨٩
منيف فياض مركز إحياء التراث - العتبة العباسيّة المقدّسة العراق	تحقيق التراث المخطوط وارتباطه بالنقد في منهج البحث العلميّ	٢١٩
د. مدين حامد عبد الهادي محمود كلية الآثار - جامعة الفيوم مصر	دراسة تجرّيبية لظاهرة التلّف الحامضيّ القاعديّ (التحلّل المائيّ المؤكسد) لكريبتات الحديدوز في المخطوطات المدوّنة بأخبارها التفاعليّة	٢٦١

الباب الثاني: نصوص محققة

إعداد: صلاح مهديّ السراج مدير مركز تصوير المخطوطات وفهرستها - العتبة العباسيّة المقدّسة - العراق	مُشاهدات الشيخ إبراهيم البيّاضي في خزينة ومكتبة الإمام الرضا عليه السلام في إحدى زياراته إلى خراسان	٢٨٩
--	---	-----

تحقيق: علي عداي ناهي الحساوي مركز إحياء التراث - العتبة العباسية المقدسة العراق	زَادُ الْمُسَافِرِينَ تأليف: الشَّيْخِ مِيرَزَا مُحَمَّدِ ابْنِ مِيرَزَا سُلَيْمَانَ الطَّبِيبِ التَّنْكَابِنِيِّ (ت ١٣٠٢هـ)	٣١٣
إعداد وتقديم: السيد سلمان هادي آل طعمة باحث تراثي العراق	رَوْحُ الْبَيَانِ فِي الْإِجَازَةِ لِلسَّيِّدِ سَلْمَانَ إِجَازَةُ السَّيِّدِ مَهْدِيِّ الْكَاطِمِيِّ إِلَى السَّيِّدِ سَلْمَانَ هَادِي آلِ طُعْمَةَ	٣٦٥

الباب الثالث: نقد النتائج التراثي

الشيخ فاضل حبيب الحلبي الحوزة العلمية - النجف الأشرف العراق	وَفَقَاتُ نَقْدِيَّةٌ جَادَةٌ مَعَ تَحْقِيقِ التُّرَاثِ الرِّيَاضِيِّ الْمُطْبُوعِ فِي ضِمْنِ مَوْسُوعَةِ الشَّيْخِ بَهَاءِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ	٣٩٩
أحمد عبدالعاطي الآثاري باحث في رسوم آثار الرسول ﷺ بجامعة أسيوط مصر	تَنْزِيهُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ عَمَّا لَمْ يَنْبُتْ مِنَ الْآثَارِ (دراسة نقدية لنشرتي الكتاب)	٤٥٣

الباب الرابع: فهرس المخطوطات وكشافات المطبوعات

الشيخ محمد تقى الفقيه العاملي باحث متخصص بالتراث العاملي لبنان	فَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ تَقِيِّ آلِ فَضْلِ اللَّهِ الْعَامِلِيِّ	٤٩١
حيدر كاظم الجبوري باحث ببلوغرافي متخصص العراق	دَلِيلُ النُّصُوصِ وَالْإِجَازَاتِ الْمُحَقَّقَةِ فِي المَوْسُوعَاتِ وَالْكَتُبِ / الْقِسْمُ الرَّابِعُ	٥١١

الباب الخامس: أخبار التراث

هيئة التحرير	مِنَ أَخْبَارِ التُّرَاثِ	٥٣٥
--------------	---------------------------	-----



دِرَاسَةٌ فِي أَسَانِيدِ رِسَالَةِ الْحُقُوقِ
وَ مَصَادِرِهَا

*A Study in the Chains of Narration of
Risalat Al-Huquq and its References*



عمّار السيّد مجتبي آل سيّد يوشع الموسويّ
الحوزة العلميّة - النجف الأشرف
العراق

*Ammar Al-Sayyid Muqtaba Al Sayyid
Yusha'a Al-Musawi*

The Scientific Hawza - Najaf

Iraq



المُلخَص

تضمَّن هذا البحث دراسة لأسانيد رسالة الحقوق ومصادرها، حيث ابتدأ بتمهيدٍ للتعريف الموجز بالمصادر التي رَوَتْ رسالة الحقوق، ثم ثلاثة مباحث:

أما الأول: فقد عَقِدَ لضبط عدد طرق الشيخ الصدوق لرسالة الحقوق في خصوص كتابه (من لا يحضره الفقيه)، وقد استظهر الباحث أنَّها ثلاثة، وليس الطريق الخاص بها فحسب كما هو المتعارف.

وأما المبحث الثاني فقد حُصِّصَ لدراسةٍ تفصيليةٍ لأسانيد الشيخ الصدوق لرسالة الحقوق في (الفقيه) و(الخصال) و(الأمالى).

وأما المبحث الثالث فقد تناول دراسة لباقي طرق رسالة الحقوق وأسانيدها.

هذا وقد تضمَّنت هذه الدراسة مطالب رجالية متفرقة كان من أهمها: البحث عن دأب مشايخ الحديث في اختصار الطرق عند كتابة المشيخة، وأثر ذلك في دراسة الأسانيد، وكذلك البحث عن خبرة الشيخ الصدوق في الرجال، والبحث عن كتابه الفهرست، وتوثيق جملة من رجال الحديث، منهم: جعفر بن محمد بن مسرور، وإسماعيل بن الفضل، ومحمد بن الفضيل، وعلي بن أحمد بن موسى الدقاق، وحلّ الاشتراك في عبد الله بن أحمد، والبناء على كونه النهيكي المعروف بعد ذكر شواهد ذلك، إلى غير ذلك من المباحث التي ستقف عليها عزيزي القارئ.

Abstract

This research includes a study of the chains of narration of Risalat Al-Huquq (The Treatise on Rights) and its references. It begins with an introduction to briefly define the sources that narrated the Risalat Al-Huquq, then three sections:

As for the first, it was established to control the number of paths of Sheikh Al-Saduq for Risalat Al-Huquq, in particular in his book Man La Yahdhuruhu Al-Faqih, and the researcher has shown that there are three, and not just the path specific to it as is commonly known.

The second section was devoted to a detailed study of Sheikh Al-Saduq's chains of narrations for Risalat Al-Huquq in Al-Faqih, Al-Khisal, and Al-Amali.

The third section dealt with the study of the remaining methods and chains of narrations of Risalat Al-Huquq.

This study included various narrators' matters. The most important of which is research into the habit of hadith sheikhs in abbreviating the methods when writing the sheikhdom and the effect of that on the study of the chains of narration. And also the research on Sheikh Al-Saduq's experience in men, and the research on his book Al-Fihrist, and the documentation of a group of men of hadith, including: Jaafar bin Muhammad bin Masrur, Ismail bin Al-Fadhl, Muhammad bin Al-Fudheil, and Ali bin Ahmad bin Musa Al-Daqqaq, and the solution of the confusion regarding Abdullah bin Ahmad, and believing that he is the well-known Al-Nahiki after mentioning the evidence for that, and other discussions that you will come across, dear reader.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى الأمين، وعلى آله الطيّبين الطاهرين المعصومين.

وبعد، فإنّ رسالة الحقوق لسيّدنا ومولانا الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام من الكنوز المعرفيّة العظيمة التي رُويت عنه عليه السلام.

وقد منّ الله تعالى عليّ بتوفيق شرح حقوق الجوارح من الرسالة المذكورة خلال الموسم التبليغيّ الرمضانيّ لسنة ١٤٣٨هـ في محافظة السماوة، ناحية السوير، عشيرة آل غانم، وكنتُ أتمنى مواصلة دراسة الرسالة من جوانبها المختلفة، ولكن حال بيني وبين ذلك كثرة المشاغل، فلّما نزل بلاء جائحة كورونا سنة ١٤٤١هـ - التي اجتاحت البلاد والعباد، ومات فيها خلقٌ عظيمٌ في مختلف دول العالم، وأصبح اللقاء بالمؤمنين متعسّراً؛ لفرض حظر التجوال العام؛ خشية العدوى وانتقال الوباء - اقترح عليّ ثلّة من طلاب العلوم الدينيّة في الحوزة العلميّة في النجف الأشرف الاشتغال بالذاكرة عبر البثّ المباشر؛ استثماراً لأيام شهر رمضان المبارك، فرجّحتُ الشروع بذاكرة رسالة الحقوق، وشرعتُ والله الحمد ابتداءً من مصادرها وأسانيدها، ولكن لم تستوعب الذاكرة متن رسالة الحقوق بكاملها؛ لضيق الوقت، والاشتغال بعد ذلك بالدروس والتبليغ، فلّما طال العهد ولم يُكتب التوفيق لاستئناف الذاكرة، رأيْتُ من النافع إعادة النظر فيما يرتبط بالدراسة السنيّة لرسالة الحقوق وإفرادها لتكون بمتناول أيدي الباحثين، علّها تكون سبباً لخدمة هذه الرسالة المباركة.

والكلام في ذلك يقع في تمهيدٍ يتضمّن تعريفاً موجزاً بالمصادر التي روتُ رسالة الحقوق، وثلاثة مباحث: المبحث الأول: في ضبط عدد طرق الشيخ الصدوق رحمته الله لرسالة

الحقوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه)، والمبحث الثاني: في دراسةٍ تفصيليةٍ لأسانيد الشيخ الصدوق رحمته لرسالة الحقوق، والمبحث الثالث: في دراسة باقي طرق رسالة الحقوق. والله وليّ التوفيق والتسديد، ومنه نستمدّ العون، وعليه نتوكلّ، وبالنبيّ الأعظم صلّى الله عليه وآله وأهل بيته الأطهار عليهم السلام نتوسّل.

رَقِّ آلِ مُحَمَّدٍ عليهم السلام

عَمَّارُ السَّيِّدِ مَجْتَبَى آلِ سَيِّدِ يَوْشَعَ الْمَوْسَوِيِّ

النَّجْفُ الْأَشْرَفُ

١٠ ج ٢ / ١٤٤٥ هـ

تمهيد: تعريف موجز بالمصادر التي روت رسالة الحقوق

نُقلت رسالة الحقوق في عدّة مصادر من كتبنا الحديثيّة المهمّة:

المصدر الأوّل: أوّل تلك المصادر وأقدمها هو كتاب (رسائل الأئمّة عليهم السلام)، للشيخ محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ رحمته الله، المتوفّى سنة (٣٢٩هـ) صاحب كتاب (الكافي) الشريف، ولكنّ هذا الكتاب لم يصل إلينا.

وقد روى السيّد ابن طاوس رحمته الله هذه الرسالة في كتابه (فلاح السائل) عن كتاب (رسائل الأئمّة عليهم السلام).

المصدر الثاني: الذي روى هذه الرسالة هو كتاب (مَن لا يحضره الفقيه)، للشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ الصدوق رحمته الله، المتوفّى سنة (٣٨١هـ)، ولا تخفى المكانة العلميّة للكاتب والكتاب.

المصدر الثالث: هو كتاب (الخِصال) للشيخ الصدوق رحمته الله أيضاً.

المصدر الرابع: كتاب (الأمال) للشيخ الصدوق رحمته الله كذلك.

المصدر الخامس: كتاب (تحف العقول) وهو كما في الذريعة: «للشيخ أبي محمّد الحسن بن عليّ بن الحسين بن شعبة الحرّانيّ الحلبيّ، المعاصر للشيخ الصدوق الذي توفّي سنة (٣٨١هـ)، ومن مشايخ الشيخ المفيد كما ذكره الشيخ عليّ بن الحسين بن صادق البحرانيّ في رسالته في الأخلاق، قال: (إنّه من قدماء أصحابنا حتى أنّ شيخنا المفيد ينقل عنه، وكتابه ممّا لم يسمح الدهر بمثله) وهو يروي عن الشيخ أبي عليّ محمّد بن همام الذي توفّي سنة (٣٣٦هـ) كما في أوّل كتابه التمهيص، حتى أنّ روايته عن ابن همام في أوّل التمهيص صارت منشأ تخيل بعض في نسبة التمهيص إلى ابن همام مع أنّه لصاحب تحف العقول»^(١).

(١) الذريعة، آقا بزرك الطهرانيّ: ٤٠/٣.

وما أفاده رحمته يحتاج إلى بسطٍ في القول يخرج بالبحث عن غرضه؛ لأنَّ النصيريَّة تعدُّ ابن شعبة من أعلامها، كما أنَّه وقع الخلاف في كونه من أعلام القرن الرابع الهجري، وغير ذلك من الجهات المرتبطة بالكاتب والكتاب، فليتمل.

ثمَّ إنَّ الشيخ النجاشي رحمته المتوفى سنة (٤٥٠هـ) ذكر - في كتابه (فهرست أسماء مصنفي الشيعة) - في ترجمة أبي حمزة الثمالي رحمته سنده لرسالة الحقوق^(١).

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ رواية الرسالة عند الشيخ الصدوق رحمته تختلف عمَّا يرويه ابن شعبة، فما يرويه الأخير أوسع بكثير ممَّا رواه الشيخ الصدوق رحمته الذي كانت روايته أشبه بالاختصار لرسالة الحقوق.



(١) ينظر فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ١١٦.

المبحث الأوّل

في ضبط عدد طرق الشيخ الصدوق رحمته الله لرسالة الحقوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه)

قد ظهر لنا بعد التأمل أنّ لرسالة الحقوق ثلاثة طرقٍ في الفقيه:

الطريق الأوّل: الطريق العامّ لروايات إسماعيل بن الفضل.

الطريق الثاني: هو الطريق الخاصّ برسالة الحقوق لإسماعيل بن الفضل.

الطريق الثالث: هو الطريق العامّ لروايات ثابت بن دينار.

وتفصيل القول: إنّه قال في (الفقيه) في باب الحقوق: «روى إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار، عن سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: حقّ الله الأكبر...»^(١).

وهنا قد يتصوّر أنّ كلامه مُرسل، لكنّه وهمٌ يرتفع بمراجعة المشيخة؛ إذ نجد فيها أنّ له طريقين لإسماعيل بن الفضل، أحدهما عامّ لكلّ رواياته، والآخر خاصّ برسالة الحقوق. أمّا الطريق العامّ فقد نصّ عليه في مشيخة الفقيه بقوله: «وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل فقد روّيته عن جعفر بن محمّد بن مسرور رحمته الله، عن الحسين بن محمّد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمّد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن محمّد، عن الفضل بن إسماعيل بن الفضل، عن أبيه إسماعيل بن الفضل الهاشمي»^(٢).

وهذا يمثّل الطريق الأساسيّ لمرويات إسماعيل بن الفضل في (من لا يحضره الفقيه)، وبما أنّ رسالة الحقوق من تلك المرويّات فتدخل ضمن هذا الطريق.

وأما الطريق الخاصّ فقد ذكره الشيخ الصدوق رحمته الله في موضع آخر من المشيخة

(١) من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق: ٦١٩ / ٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٥٠٥ / ٤.

بقوله: «وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق عن علي بن الحسين سيّد العابدين عليه السلام فقد روايته عن علي بن أحمد بن موسى رحمته الله قال: حدّثنا محمد بن جعفر الكوفيّ الأسديّ، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل البرمكيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثماليّ، عن سيّد العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

فإن قلت: إذا كانت رسالة الحقوق داخلة ضمن الطريق العامّ المذكور في مشيخة الفقيه لكلّ مرويات إسماعيل بن الفضل، فلماذا خصّها الشيخ الصدوق رحمته الله بطريق خاصّ؟ قلت: لعلّ المنشأ في التخصيص بالذكر أهميّة الرسالة، أو حجمها بالقياس لباقي المرويات، أو لإلفات النظر إليها، أو لأيّ جهة أخرى.

وحتى لو لم نعرف وجه التخصيص بالذكر، فإنّه لا يضرّ بدخول الرسالة ضمن الطريق العامّ لمرويات إسماعيل بن الفضل؛ إذ لا دلالة في كلام الشيخ الصدوق رحمته الله عند ذكره للطريق الخاصّ أنّ الرسالة منحصرّة به.

وقد يُقال: إنّ التمسّك بالإطلاق المقاميّ للطريق الخاصّ لرسالة الحقوق ينفى الطريق العامّ لروايات إسماعيل بن الفضل؛ إذ لو كان للشيخ الصدوق رحمته الله طريقاً آخر لذكره، وحيث لم يذكره عند ذكر الطريق الخاصّ، فيستفاد نفي الطرق الأخرى.

ولكن يُقال: لا يصحّ التمسّك بالإطلاق المقاميّ في مثل هذه الموارد؛ لوجود قرينة خاصّة تمنع من انعقاد الإطلاق، وهي أنّ دأب مشايخ الحديث على الاختصار عند ذكر الطرق، وهذه فائدة عامّة تنفع في موارد متعدّدة وتطبق في المقام.

وخلاصتها: أنّه لا يصحّ أنّ يتمسّك بالإطلاق المقاميّ - في أمثال هذه الموارد - لأنّ دأب مشايخ الحديث الاختصار عند ذكر الطرق، وقد صرّحوا في مواضع عديدة بأنّهم يختصرون في ذكر الطرق، فيكون تصريحهم قرينة مانعة من التمسّك بالإطلاق المقاميّ.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٥١٢.

دأب مشايخ الحديث في ذكر الطرق:

فهذا الشيخ الصدوق رحمته الله يصرّح في مشيخته بعد ذكره لطريقه لأبي حمزة الثماليّ: «وطرقي إليه كثيرة، ولكنّي اقتصرْتُ على طريقٍ واحدٍ منها»^(١).

بل صرّح في مقدّمة الفقيه بأنّه صنّفه «بحذفِ الأسانيد؛ لئلاّ تكثر طرقه وإنْ كثرت فوائده.. وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، مثل كتاب حريز بن عبد الله السجستانيّ.. وغيرها من الأصول والمصنّفات، التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رحمته الله وبالغت في ذلك جهدي»^(٢).

فهرست الشيخ الصدوق رحمته الله:

ويُستفاد منه وجود فهرست للشيخ الصدوق رحمته الله لم يصل إلينا؛ لقوله: «طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي»^(٣).

بل صرّح الشيخ الطوسي رحمته الله في (الفهرست) بوجود فهرست للشيخ الصدوق رحمته الله، حيث قال عند ترجمة زيد النرسيّ وزيد الزرّاد: «لهما أصلان، لم يروهما محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه، وقال في فهرسته: لم يروهما محمد بن الحسن بن الوليد..»^(٤)، بل يظهر أنّه كان عند الشيخ رحمته الله، وأنّه ينقل منه مباشرةً كما يُستفاد ذلك من قوله: «وقال في فهرسته..»، بل قال عند ترجمته: «.. وفهرست كتبه معروف..»^(٥).

وقد بذل بعض الباحثين جهداً مشكوراً لمحاولة استخراج فهرست الشيخ الصدوق رحمته الله في كتابه الموسوم (فهارس الشيعة)^(٦)، وإنْ كان البناء على صحّة هذه المحاولة يبتني

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٣/٢٨١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) فهرس كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول، الشيخ الطوسي: ١٣٠.

(٥) المصدر نفسه: ٢٣٧.

(٦) انظر فهارس الشيعة، مهديّ الآرانيّ: ١١١٢/٢.

ظاهراً على منهج جمع القرائن، ولا بدّ أن ينتهي إلى العلم العادي وإلا يبقى مشمولاً بالأدلة المتواترة في النهي عن العمل بالظنّ، وحصول العلم العادي بما استُخرج بعنوان فهرست الشيخ الصدوق رحمته، يحتاج إلى مزيد من التتبّع والملاحظة والتدقيق.

خبرة الشيخ الصدوق رحمته بعلم الرجال:

وعلى كلّ حال فالظاهر أنّ الشيخ الصدوق رحمته كان من فرسان علوم الحديث لا سيّما الرجال، خلافاً لما هو المتداول اليوم بين بعض أهل العلم من أنّ الشيخ الصدوق رحمته مقلّد في الرجال لأستاذه ابن الوليد رحمته، وقد صرّح الشيخ رحمته في الفهرست بأنّه «.. كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم يُرَ في القميين مثله في حفظه وكثرة علمه، له نحو من ثلاثمائة مصنّف، وفهرست كتبه معروف، وأنا أذكر منها ما يحضرنى في الوقت من أسماء كتبه»^(١)، ثمّ ذكرها وكان من بينها «.. كتاب غريب حديث النبيّ والأئمة...، وكتاب الرجال ولم يتمّه، وكتاب المصباح لكلّ واحد من الأئمة عليهم السلام...، أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القميّ، وأبو زكريا محمّد بن سليمان الحمزانيّ، كلّهم عنه»^(٢).

وقال الشيخ النجاشي رحمته عند ذكره لمصنّفات الشيخ الصدوق رحمته: «.. كتب المصاييح: المصباح الأول: ذكر من روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من الرجال، المصباح الثاني: ذكر من روى عن النبيّ صلّى الله عليه وآله من النساء، المصباح الثالث: ذكر من روى عن أمير المؤمنين عليه السلام، المصباح الرابع: ذكر من روى عن فاطمة عليها السلام...، المصباح الخامس عشر: ذكر الرجال الذين خرجت إليهم التوقيعات»، وعدّ رحمته المصاييح بعدد المعصومين عليهم السلام، ثمّ ذكر كتباً أخرى منها: «كتاب الرجال المختارين من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله...، كتاب فيه ذكر من لقيه من أصحاب الحديث وعن كلّ واحد منهم حديث...، كتاب المعرفة برجال البرقيّ...، أخبرني بجميع كتبه وقرأت بعضها على والدي عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي رحمته، وقال لي: أجازني

(١) فهرس كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول: ٢٣٧.

(٢) فهرس كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول: ٢٣٨.

جميع كتبه لما سمعنا منه ببغداد، ومات رحمته بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة»^(١). وبعد تصريح الشيخ رحمته في الفهرست بأن الشيخ الصدوق رحمته كان «بصيراً بالرجال»، وتتبع مصنفات الشيخ الصدوق رحمته في علوم الحديث لاسيما الرجال منها، لا يبقى مجال للغمز في فتاة الشيخ الصدوق رحمته من جهة استفادته من أستاذه ابن الوليد رحمته في بعض الموارد؛ لأن ذلك لا يتنافى مع بصيرته بالرجال، بل هذا ديدنهم، كما يتضح بمراجعة رجال النجاشي والشيخ وغيرهما.

وعلى كل حال فطرق الشيخ الصدوق رحمته كثيرة معروفة، حتى قال المجلسي الأول رحمته معلقاً على قول الصدوق رحمته: «(وصنفت له هذا الكتاب بحذف الأسانيد)^(٢)، أي كلها كما هو ظاهر العبارة، أو بعضها كما هو الواقع، وعلى الأول يحمل كلامه على أنه كان في باله أن يحذف الأسانيد؛ لئلا يحجم الكتاب، ويتعسر على الطالبين كتابته ويُهجر، وبعد ذلك تنبه بأن يذكر صاحب الكتاب ويروي عنه، ويذكر طريقه إليه في الفهرست، ولنعم ما فعل، فإن الظاهر أنه لم يسبقه إليه ولم يلحقه أحد من العامة والخاصة»^(٣).

وهذا الشيخ الطوسي رحمته يصرح في مشيخته قائلاً: «فحيث وفق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب، نحن نذكر الطرق التي يتوصل بها إلى رواية هذه الأصول والمصنفات، ونذكرها على غاية ما يمكن من الاختصار؛ لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات»^(٤).

فتحصّل: أنّ تصريح مشايخ الحديث بأنهم يختصرون عند ذكر الطرق قريبة مانعة من انعقاد الإطلاق المقامي، فلا دلالة لكلام الشيخ الصدوق رحمته عند ذكره للطريق الخاصّ للرسالة على نفي شمول الطريق العامّ لها، بل يبقى عموم الطريق العامّ صالحاً للتمسك به.

(١) فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٩٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١.

(٣) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه، الشيخ المجلسي: ١٣/١.

(٤) تهذيب الأحكام، الشيخ الطوسي: ١٠ / ٣٢١.

وبذلك يناقش ما في (القبسات) من قوله: «.. الطريق إلى إسماعيل بن الفضل المذكور في موضعين من المشيخة، أحدهما الطريق العام (ص ١١٠)، وهو بظاهره يشمل ما ابتداءً فيه باسم إسماعيل بن الفضل فيما رواه عنه من رسالة الحقوق، ولكن لما أورد الطريق الآخر إلى خصوص هذه الرسالة علم عدم شمول الطريق الأول لها»^(١). هذا، وقد قال أبو المعالي الكلباسي رحمته المتوفى (١٣١٥هـ) في رسائله القيمة: «والفرق بين الطريقين أنَّ المرجع إلى التخصيص، بأنَّ الطريق الثاني مخصوص بما رواه إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق، والطريق الأول يعمُّ سائر روايات إسماعيل، مع أنَّ ما رواه إسماعيل من ذكر الحقوق ليس عن كتابه، بل عن ثابت بن دينار، وسائر الروايات من كتابه»^(٢).

ويُستفاد منه:

أولاً: كون الطريق الخاصّ للرسالة مختصاً بها، بخلاف العامِّ فإنه شامل لعامة مرويات إسماعيل بن الفضل.

وثانياً: كون رواية إسماعيل لرسالة الحقوق ليست من كتابه، بل من كتاب ثابت بن دينار، بخلاف سائر روايات إسماعيل، فإنها من كتابه هو، لا من كتاب ثابت بن دينار.

ونحن وإن كنا نتفق معه فيما ذكر أولاً، لكننا نخالف في الثاني؛ لأنَّ إسماعيل بن الفضل وإن نقل الرواية عن ثابت بن دينار، لكن لا مانع من أن يرويها عنه، وفي الوقت نفسه يودعها كتابه، شأنها شأن سائر مروياته، فتكون رسالة الحقوق من مرويات ثابت بن دينار التي رواها إسماعيل بن الفضل عنه وأودعها كتابه، فتصح نسبة الرسالة إليهما معاً.

وأما الطريق الثالث: فقد ذكره الشيخ الصدوق رحمته في مشيخة الفقيه أيضاً بقوله: «وما كان فيه عن أبي حمزة الثمالي فقد رويته عن أبي رحمته، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثمالي.

(١) قبسات من علم الرجال، السيّد محمد رضا السيستاني: ١٧٢/٢. (هامش ٢)

(٢) الرسائل الرجالية، الشيخ محمد الكلباسي: ٢٨٣/٤.

ودينار يكتى أبا صفية، وهو من حي من بني ثعل، ونُسب إلى ثماله؛ لأن داره كانت فيهم، وتوفي سنة خمسين ومائة، وهو ثقة عدل، قد لقي أربعة من الأئمة: علي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر عليهما السلام، وطرقى إليه كثيرة، ولكنني اقتصرْتُ على طريق واحدٍ منها»^(١).

ووجه شموله لرسالة الحقوق أن الرسالة من جملة مرويات ثابت بن دينار المعروفة عنه، حتى أن الشيخ النجاشي رحمته نسبها إليه عند ترجمته قائلاً: «..وله رسالة الحقوق عن علي بن الحسين عليهما السلام..»^(٢)، والشيخ الصدوق رحمته تارةً يروها عن إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار كما في الطريقتين المتقدمين، وأخرى يروها عن محمد بن الفضيل عن ثابت كما فعل في الخصال، حيث قال: «حدَّثنا علي بن أحمد بن موسى رحمته، قال: حدَّثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدَّثنا جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، قال: حدَّثنا خيران بن داهر، قال: حدَّثني أحمد بن علي بن سليمان الجبلي، عن أبيه، عن محمد بن علي، عن محمد بن فضيل، عن أبي حمزة الثمالي، قال: هذه رسالة علي بن الحسين عليهما السلام إلى بعض أصحابه..»^(٣).

وحيث إن طريقه العام في الفقيه لمرويات ثابت بن دينار أيضاً عن محمد بن الفضيل، وقد قال بعد ذكره: «وطرقى إليه كثيرة، ولكنني اقتصرْتُ على طريق واحدٍ منها»^(٤)، فيعلم شمول الرسالة بهذا الطريق العام لمرويات ثابت في (الفقيه)، بل بكل طرقه الأخرى عنه؛ لأن ما ذكره من طريق في (الفقيه) أحد طرقه لأبي حمزة، وما في الخصال طريقاً ثانٍ، وله طرقٌ أخرى كثيرة كما صرح آنفاً.

ويؤيده أيضاً ما ذكره الشيخ النجاشي رحمته عند ترجمة أبي حمزة الثمالي: فقد قال: «..وله رسالة الحقوق عن علي بن الحسين عليهما السلام أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدَّثنا

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٤.

(٢) فهرست مصنفى الشيعة (رجال النجاشي): ١١٦.

(٣) الخصال، الشيخ الصدوق: ٥٦٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٤.

الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين^(١).

وهذا الطريق قريبٌ جدًّا من طريق الشيخ الصدوق رحمته في (الفقيه) إلى أبي حمزة الثماليّ مع بعض الفوارق.

فالشيخ النجاشي رحمته قد روى الرسالة عن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة - ثابت بن دينار - وهو ما يؤيّد كون الرسالة من مرويات ثابت بن دينار التي رويت عنه بواسطة محمّد بن الفضيل مرّةً، وأخرى بواسطة إسماعيل بن الفضل.

فالرسالة تُنسب تارةً إلى ثابت بن دينار، وهو الراوي المباشر للإمام السجاد عليه السلام، وأخرى تُنسب إلى إسماعيل بن الفضل، وهو الراوي للرسالة عن ثابت كما في (الفقيه)، ويصحّ أنّ تُنسب ثالثةً إلى محمّد بن الفضيل، وهو راويها عن ثابت كما عن الشيخ النجاشي رحمته في (رجاله)، والشيخ الصدوق رحمته في (الخصال)، بل و(الفقيه) من خلال طريقه لمرويات ثابت.

هذا، وقد سمعت من الشيخ الكلباسي رحمته: «أنّ ما رواه إسماعيل من ذكر الحقوق ليس عن كتابه، بل عن ثابت بن دينار..»^(٢).

فتحصّل ثلاثة طرق في (الفقيه) لرسالة الحقوق:

أولها: طريق الشيخ الصدوق رحمته لعامة مرويات إسماعيل بن الفضل.

وثانيها: طريقه الخاصّ بالرسالة عن إسماعيل بن الفضل.

وثالثها: طريقه لمرويات أبي حمزة الثماليّ.

هذا كلّه على القول بضرورة معرفة طرق الشيخ الصدوق رحمته للأصول والمصنّفات التي نقل عنها كتابه (الفقيه).

وأما على القول الآخر الذي يرى ثبوت نسبة الأصول والمصنّفات المشهورة التي

(١) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ١١٦.

(٢) الرسائل الرجالية: ٢٨٣/٤.

نقل منها الصدوق رحمته عنده، كثبوت نسبة الكتب الأربعة إلى مصنفها عندنا، فيمكن الاستغناء عن الطرق، فإنَّ «الظاهر من مقدّمة الفقيه أنّ الكتب التي أخذ الصدوق منها الأحاديث، وبدأ السند بأسامي مؤلّفيها، كتب مشهورة معروفة غير محتاجة إلى إثبات النسبة، فوجود السند إلى هذه الكتب وعدمه سواسية.. ولم يكن هناك أيّة حاجةٍ إلى طريق يدلّ على النسبة، وأنّ ما أتى به في المشيخة من الأسماء لمجرّد اتصال السند، فلو اكتفينا بمثل هذا التنصيص من الصدوق، لكان البحث عن صحّة طريق الصدوق وعدمها - بالنسبة إلى هذه الكتب ونظائرها - بحثاً زائداً غير مفيد، اللهمّ إلّا في الكتب غير المعروفة التي لم تثبت نسبتها إلى مؤلّفيها، لو نقل عنها فيه، وإلى ذلك كان يميل السيّد المحقّق البروجرديّ قدس في درسه الشريف عندما أفاض البحث في المشيخة»^(١).



(١) كليّات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني: ٣٣٨.

المبحث الثاني

دراسة تفصيلية لأسانيد الشيخ الصدوق رحمته الله لرسالة الحقوق

وبعد معرفة عدد طرق الشيخ الصدوق رحمته الله في (الفقيه) للرسالة نأتي على تفصيل القول فيها، وفي طرقة الأخرى في باقي كتبه.

الطريق الأول: نصّ عليه في (مشيخة الفقيه) بقوله: «وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل: فقد رواه عن جعفر بن محمد بن مسرور رحمته الله، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن محمد بن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن محمد، عن الفضل بن إسماعيل بن الفضل، عن أبيه إسماعيل بن الفضل الهاشمي»^(١).

وقد حكم المحدث النوري رحمته الله بصحة هذا الطريق قائلاً: «وأما جعفر: فهو من مشايخ الصدوق، الذي قد أكثر من الرواية عنه مترخماً مترضياً.

والحسين: من أجلاء مشايخ ثقة الإسلام، وجدّه عامر بن محمد بن عمران الأشعري، وصرّح في باب (المستأكل بعلمه) ومواضع أخر باسم جدّه عامر، وفي باب (النوادر) بعده بكونه أشعرياً، ويُذكر تارةً باسم جدّه عمران، فيقال: الحسين بن محمد بن عمران، ثقةٌ لا مغمز فيه.

وعمّه عبد الله: من الثقات المعروفين، وأجلاء مشايخ أصحابنا الأشعريين. وعبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي: ممّن وثّقه النجاشي مرتين. والمفضل (الفضل ولعلّه من خطأ النسخ): غير المذكور، ولكن وجود ابن أبي عمير في السند يكفي في الحكم بصحته على ما هو المختار.

وإسماعيل: ثقةٌ، جليلُ القدر، وهو ابن الفضل بن يعقوب بن فضل بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب»^(٢).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٥٠٥/٤.

(٢) خاتمة المستدرک، الميرزا النوري: ١٥٧/٤.

هذا ما ذكره المحدث النوريّ رحمته الله، وهو تامٌّ، لكنّه يحتاج إلى إضافة في بعض الجهات؛ إذ قد يُتوقّف في بعض ما ذكره، فنورد ما يقوم مقامه أو يعضّده، ونفصل فيما أجمله، فنقول:

الأول: جعفر بن محمّد بن مسرور: لم يُنصّ على توثيقه في كتب الرجال، ولكن يمكن توثيقه من خلال طرق، هي:

١. أن نقول باتحاد ابن مسرور مع ابن قولويه صاحب (كامل الزيارات)، فيكون من الأجلّاء وعيون الطائفة، الفقهاء الثقات الأثبات، ولكن الإنصاف أن الجزم بالاتحاد ليس بالأمر الهين، فقد احتمله الوحيد البهبهانيّ رحمته الله، ثم توالى بعده الأقوال بين استظهار الاتحاد، بل والجزم به، وبين الجزم بعدم الاتحاد، وبين التوقّف في ترجيح الاتحاد وعدمه^(١).

٢. أن يُعتمد على كونه من مشايخ الشيخ الصدوق رحمته الله، وقد أكثر الرواية عنه، بل أكثر الترضي والترحم عليه حتى في مشيخة الفقيه، وكثرة الترضي منه كافية للتوثيق، ومن هنا فقد قال السيّد الأستاذ (أدام الله أيام وجوده المبارك): إن «الإنصاف أن ذلك كاشف عن وثاقته عند الصدوق رحمته الله؛ فإنّ القميين كانوا يعيرون الرواية عن الغالي والمخلّط، فضلاً عن المتهّم في وثاقته، فكيف يمكن أن نتقبّل أن الصدوق يُكثر من الرواية عنه ويترضى عليه مراراً وهو لا يثق به؟ رغم أنّه يعرفه معرفة حسبيّة مباشرة، ولا يختلف ذلك في حجّيته العقلانيّة عن الشهادة اللفظيّة بوثاقته؛ فظاهر الحال حجّة على حدّ ظاهر المقال»^(٢).

٣. أن يُقال إنّ عدم القول بوثاقته يستدعي نسبة ما لا يصحّ نسبته إلى شيخنا الصدوق رحمته الله، ممّا هو منزّه عنه؛ إذ هل يُعقل أن الصدوق الذي يدرك خطورة الرواية عن المجاهيل خصوصاً عند القميين، يعتمد روايات ابن مسرور ويكثر منها في

(١) للمزيد انظر بحوث شرح مناسك الحج، تقرير أبحاث السيّد محمّد رضا السيستاني: ١٨ / ٦٢٧.

(٢) انظر مسوّد أبحاث الفقه لسماحة السيّد الأستاذ حسين الطباطبائيّ الحكيم، نجل الحجة الشهيد السيّد علاء الدين، نجل مرجع عصره السيّد محسن الحكيم، يوم ٢٦ ذق ١٤٣٨، كما في قناة أبحاثه المنشورة على التلجرام.

مختلف كتبه، بل يجعله في عدّة من طرقه في مشيخته - في أهمّ كتبه على الإطلاق (الفقيه)^(١) - رغم ضعفه أو جهالته عنده؟!، وهو يعلم جيّداً أنه بفعله هذا سيعرّض رواياته للقدح، بل والإهمال على الأقلّ عند المتشدّدين من القميين آنذاك، وهو مخالف للحكمة والغرض، ينزّه عن ذلك شيخنا الصدوق رحمته، بل لو كان ضعيفاً واقعاً عنده ومع ذلك يعتمد على رواياته، ويكثر الترضي عليه، ويجعله في صدر عدّة من طرقه في المشيخة، لكان تغريراً بكلّ من يعتمد على كتبه، أو حتى يطالعه، يُجلّ الصدوق رحمته عن ذلك، خصوصاً أنّ طرقه للروايات ليست قليلة كما صرّح في نهاية بعض طرقه في المشيخة نفسها^(٢)، وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك فلاحظ.

وعن السيّد الداماد رحمته في (الرواشح): «إنّ لمشايقنا الكبراء مَشِيخَةً يوقّرون ذكرهم، ويكثر من الرواية عنهم، والاعتناء بشأنهم، ويلتزمون إرداف تسميتهم بالرّضيلة عنهم، أو الرّحمة لهم البتة، فأولئك أيضاً تُبِتُ فُحْمَاء، وأثبتت أجلاء، ذُكروا في كتب الرجال أو لم يُذكروا، والحديث من جهتهم صحيح معتمد عليه، نُصّ عليهم بالتزكية والتوثيق أو لم يُنصّ...، كأشياخ الصدوق ابن الصدوق عروة الإسلام أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه رضوان الله تعالى عليهما: الحسين بن أحمد بن إدريس أبي عبد الله الأشعريّ القميّ...، وجعفر بن محمّد بن مسرور...، فهؤلاء كلّما سمّي الصدوق واحداً منهم في مسنّدة (الفقيه)، وفي أسانيد المعنعة في كتاب (عيون أخبار الرضا)، وفي كتاب (عرض المجالس)، وفي كتاب (كمال الدين وتمام النعمة)، قال: (رضي الله تعالى عنه)، وكلّما ذكر اثنين منهم، أو قرن أحداً منهم بمحمّد بن الحسن بن الوليد، أو بأبيه الصدوق، قال: (رضي الله تعالى عنهما)، وكلّما سمّي ثلاثة منهم، أو قرن أحداً منهم بهما، أو اثنين منهم بواحدٍ منهما، قال: (رضي الله تعالى عنهم)»^(٣).

الثاني: الحسين بن محمّد بن عامر: فهو كما قال النجاشي رحمته: «(الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القميّ، أبو عبد الله، ثقةٌ، له كتاب النوادر، أخبرناه

(١) انظر من لا يحضره الفقيه: ٤٣٠/٤، ٤٣٢، ٤٧٥، ٤٩١، ٥٠٥، ٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٧.

(٢) انظر مثلاً طريقه إلى ثابت بن دينار (أبو حمزة الثمالي).

(٣) الرواشح السماوية: المحقق الداماد ١٧٠، الراشحة الثالثة والثلاثون.

محمّد بن محمّد، عن أبي غالب الزراريّ، عن محمّد بن يعقوب عنه^(١).

وقال الأردبيليّ رحمته عند ترجمته: «..هو الحسين بن محمّد بن عامر بن عمران، و أنّه قد نُسب محمّد ههنا إلى جدّه، فإنّ الحسين هذا هو الراوي عن عمّه عبد الله بن عامر، كما ينبّه عليه أسانيد روايات كثيرة..»^(٢).

وقال السيّد بحر العلوم رحمته: «الحسين بن محمّد - وقد يُقال: ابن محمّد بن عامر الذي يروي عنه الكلينيّ كثيراً، ويروي هو عن عبد الله بن عامر، وعن المعلّى بن محمّد - هو الحسين بن محمّد بن عمران بن أبي بكر الأشعريّ القميّ، أبو عبد الله الثقة، ابن أخي عبد الله بن عامر، فإنّ النجاشيّ ذكر في ترجمة الحسين بن محمّد بن عمران - هذا: (أنّ له كتاب النوادر، روى عنه محمّد بن يعقوب).

وفي ترجمة عبد الله بن عامر قال: (له كتاب النوادر، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن جعفر بن محمّد بن قولويه قال: حدّثنا الحسين بن محمّد بن عامر، عن عمّه به).

وفي ترجمة المعلّى بن محمّد قال: (له كتب، روى عنه الحسين بن محمّد بن عامر)^(٣).

وقد سمعت من المحدث النوريّ رحمته أن: «.. جدّه عامر بن محمّد بن عمران الأشعريّ، وصرّح في باب (المستأكل بعلمه) ومواضع آخر باسم جدّه عامر، وفي باب (النوادر) بعده بكونه أشعريّاً، ويذكر تارةً باسم جدّه عمران، فيقال: الحسين بن محمد بن عمران..»^(٤).

هذا وقد عقد له المحقّق الكلباسيّ رحمته رسالةً خاصّةً ضمن (رسائله) القيّمة^(٥)، وبحث عنه السيّد الخوئيّ رحمته في عدّة مواضع من (المعجم)^(٦)، وانتهى إلى أنّه من مشايخ الكلينيّ رحمته، وأنّه وقع في إسناد كثير من الروايات تبلغ ثمانمائة وتسعة

(١) فهرست مصنّفَي الشيعة (رجال النجاشي): ٦٦.

(٢) جامع الرواة، الشيخ محمّد عليّ الأردبيليّ: ٢٥٢/٢.

(٣) الفوائد الرجاليّة، السيّد محمّد مهديّ بحر العلوم: ١٤٥/٤.

(٤) خاتمة المستدرک: ١٥٧/٤.

(٥) انظر الرسائل الرجاليّة (الكلباسي): ١٦٣/٣.

(٦) انظر معجم رجال الحديث، السيّد أبو القاسم الخوئيّ: ٧٩/٧، ٨٠، ٨٣، ٨٦.

وخمسين مورداً، وأنه يُذكر في الأسانيد بعدة أسماء: الحسين بن محمد، الحسين بن محمد الأشعري، الحسين بن محمد بن عامر الأشعري، الحسين بن محمد بن عامر، الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر، الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري القمي، وأنَّ عامراً هو ابن عمران على ما صرح به النجاشي رحمته في ترجمة عبد الله بن عامر بن عمران، وأنه ممَّن روى عنه علي بن إبراهيم في (تفسير القمي)، وروى عنه الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه رحمته، ثم ذكر كلام النجاشي رحمته في توثيقه الذي ذكرناه أولاً.

فالحاصل: أنَّ الحسين بن محمد بن عامر وثقه الشيخ النجاشي رحمته صريحاً، وأنه من مشايخ جملة من وجوه الطائفة منهم الشيخ الكليني رحمته، وقد أكثر الرواية عنه في (الكافي)^(١)، وابن قولويه رحمته في (كامل الزيارات)^(٢)، وروى عنه علي بن إبراهيم القمي رحمته في (التفسير)^(٣).

الثالث: عبد الله بن عامر، قال فيه النجاشي رحمته: «عبد الله بن عامر بن عمران بن أبي عمر الأشعري، أبو محمد، شيخٌ من وجوه أصحابنا، ثقةٌ، له كتاب أخبرنا الحسين بن عبيد الله في آخرين، عن جعفر بن محمد بن قولويه، قال: حدثنا الحسين بن محمد بن عامر، عن عمِّه به»^(٤).

وقال الشيخ الكلباسي رحمته في تعدادهِ لأغلاط الشيخ النجاشي رحمته: «قال [النجاشي]: عبد الله بن عامر بن عمران بن أبي عمرو الأشعري، ومقتضاه أنَّ والد عمران كان يُكنى بأبي عمرو، وهو مُنافٍ لما يقتضيه كلامه في ترجمة الحسين بن محمد بن عمران من كون والد عمران يُكنى بأبي بكر؛ لقوله: الحسين بن محمد بن عمران بن أبي بكر الأشعري»^(٥).

(١) انظر الكافي، الشيخ الكليني: ٤٦١، ٢٠٥، ٤٦٨، ٥٣٧، ١٣٨١/٢.

(٢) انظر كامل الزيارات، الشيخ ابن قولويه القمي: ٢٣٣، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٢٤، ٣٨٥، ٥٤٧.

(٣) انظر تفسير القمي: ١٦٠/١، سورة المائدة، تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

(٤) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٢١٨.

(٥) الرسائل الرجالية: ٢٨٣/٢.

الرابع: محمّد بن أبي عمير: قال فيه الشيخ رحمته: «.. كان من أوثق الناس عند الخاصّة والعامّة، وأنسكهم نسكاً، وأورعهم وأعبدهم، وقد ذكره الجاحظ في كتابه في فخر قحطان على عدنان بهذه الصفة التي وصفناه، وذكر أنّه كان أُوحد أهل زمانه في الأشياء كلّها..»^(١).

وقال في العدّة: «.. إذا كان أحد الراويين مسنداً والآخر مرسلأً نظر في حال المرسل، فإنّ كان ممّن يُعلم أنّه لا يُرسل إلّا عن ثقةٍ موثوق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره، ولأجل ذلك سوّت الطائفة بين ما يرويه محمّد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وغيرهم من الثقات الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا يُرسلون إلّا عمّن يوثق به، وبين ما أسنده غيرهم؛ ولذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفردوا عن رواية غيرهم»^(٢).

وقال الشيخ الكشي رحمته: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم، وهم ستّة نفر آخر دون الستّة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بيّاع السابري، ومحمّد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر..»^(٣).

فهو من أجلاء الطائفة، وهو فوق المدح والتوثيق، ولكن سننقل شيئاً من ترجمته التي تدلّ على شدة تثبته، وقوّة حافظته، وعلوّ كعبه في الفقاهة، وظلامته وتعذّيبه، وما تعرّض له تراثه الحديثي من تلفٍ وضياع؛ لِمَا في ذلك من الأثر في حجّيّة مراسيله التي نحتاجها لاحقاً، مضافاً لاستلهاام الدروس والعبر من حياته الشريفة.

قال الشيخ النجاشي رحمته: في ترجمة ابن أبي عمير: «.. وكان حُسيّاً في أيام الرشيد..، ورُوي أنّه صُرب أسواطاً بلغت منه، فكاد أن يقرّ لعظم الألم، فسمع محمّد بن يونس بن عبد الرحمن وهو يقول: اتق الله يا محمّد بن أبي عمير، فصبر، ففرّج الله عنه، ورُوي

(١) فهرس كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول: ٢١٨.

(٢) العدّة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي: ١٥٤/١.

(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٣٨٠/٢.

أنه حبسه المأمون حتى ولّاه قضاء بعض البلاد، وقيل: إن أخته دَفنت كتبه في حال استتارها، وكونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب، وقيل: بل تركتها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدّث من حفظه، ومما كان سلف له في أيدي الناس؛ فهذا أصحابنا يسكنون إلى مراسيله، وقد صنّف كتباً كثيرةً.

أخبرنا أبو العباس أحمد بن عليّ بن نوح مذاكرةً، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة الطبري، قال: حدّثنا ابن بطة، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن خالد، قال: صنّف محمّد بن أبي عمير أربعةً وتسعين كتاباً،... مات محمّد بن أبي عمير سنة سبع عشرة ومائتين^(١).

وقال الكشي رحمه الله: «قال نصر بن الصباح: ابن أبي عمير أسنّ من يونس...، وذكر أنّ محمّد بن أبي عمير أخذ وحبس، وأصابه من الجهد والضيّق والضرب أمرٌ عظيم، وأخذ كلّ شيء كان له...، وذهبت كتب ابن أبي عمير فلم يخلص كتب أحاديثه، فكان يحفظ أربعين جلدًا فسماه نوادر؛ فلذلك يوجد أحاديث متقطّعة الأسانيد»^(٢).

ولك أن تتصوّر حجم الظلمة التي تعرّض لها هذا الفقيه الكبير والمحدّث الخبير، وحجم الخسارة الكبرى التي مُني بها الحديث الشريف، ولكن من نِعَم الله عليه رحمه الله، قوّة الحافظة التي كان يتمتع بها.

ومن كلّ ذلك تعرف المنشأ في معاملة الطائفة له ولأمثاله من الفقهاء المحدّثين الأثبات بنحوٍ مختلف عن معاملتهم لسائر الرواة.

وفي رجال الكشي رحمه الله: «قال أبو عمرو: قال محمّد بن مسعود: حدّثني عليّ بن الحسن، قال: ابن أبي عمير أفقه من يونس وأصلح وأفضل»^(٣).

ولا تُعرف قيمة هذه الكلمة إلا عند الاطلاع على شيءٍ من مقام يونس بن عبد الرحمن، فقد قال الشيخ النجاشي رحمه الله: «.. كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم

(١) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٢٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٨٥٤/٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٨٥٤/٢.

المنزلة..، وكان الرضا عليه السلام يُشير إليه في العلم والفتيا..، قال أبو عمرو الكشّي - فيما أخبرني به غير واحد من أصحابنا، عن جعفر بن محمّد بن عنه -: حدّثني عليّ بن محمّد بن قتيبة، قال: حدّثني الفضل بن شاذان، قال: حدّثني عبد العزيز بن المهتدي، وكان خير قميّ رأيته، وكان وكيل الرضا عليه السلام وخاصّته، فقال: إنّي سألته فقلت: إنّي لا أقدر على لقاءك في كلّ وقت، فعمن أخذ معالم ديني؟ فقال: خذ عن يونس بن عبد الرحمن. وهذه منزلة عظيمة، ومثله رواه الكشّي، عن الحسن بن عليّ بن يقطين سواء^(١).

ومن هنا فقد بنى السيّد الأستاذ (دامت بركاته) على حجّة فتاوى يونس بن عبد الرحمن، وقد فصل ذلك في أبحاثه في فقه الأنساب^(٢).

وعلى كلّ حال فلو صحّ أنّ ابن أبي عمير رحمته أفقه وأصلح وأفضل من يونس، فهو مقامٌ رفيعٌ جداً.

وقال الكشّي رحمته: «عليّ بن محمّد القتيبيّ، قال: قال أبو محمّد الفضل بن شاذان: سألت أبي رحمته محمّد بن أبي عمير، فقال له: إنك قد لقيت مشايخ العامّة فكيف لم تسمع منهم؟ فقال: قد سمعتُ منهم، غير أنّي رأيتُ كثيراً من أصحابنا قد سمعوا علم العامّة وعلم الخاصّة، فاختلط عليهم حتى كانوا يروون حديث العامّة عن الخاصّة، وحديث الخاصّة عن العامّة، فكرهتُ أنّ يختلط عليّ، فتركْتُ ذلك، وأقبلتُ على هذا»^(٣). ولا يخفى أنّ هذا الكلام يكشف عن حذرٍ وحرصٍ شديدين على أحاديث أهل البيت عليهم السلام.

وقال الكشّي رحمته أيضاً: «وجدتُ في كتاب أبي عبد الله الشاذانيّ بخطه: سمعتُ أبا محمّد الفضل بن شاذان، يقول: دخلت العراق، فرأيتُ واحداً يعاتب صاحبه، ويقول له: أنت رجلٌ عليك عيال، وتحتاج أنّ تكتسب عليهم، وما آمن أنّ تذهب عيناك؛ لطول سجودك، فلمّا أكثر عليه، قال: أكثرت عليّ ويحك، لو ذهبت عين أحدٍ من السجود

(١) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٤٤٦.

(٢) بحوث في فقه الأنساب، وهو من تقرير كاتب هذه السطور، ولم يُنشر بعد.

(٣) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٨٥٥/٢.

لذهبْتُ عين ابن أبي عُمَيْرٍ، ما ظنَّكَ برجلٍ سجد سجدة الشكر بعد صلاة الفجر، فما رفع رأسه إلا عند زوالِ الشمس.

وسمعه يقول: أخذ يوماً شيخي بيدي، وذهب بي إلى ابن أبي عُمَيْرٍ، فصعدنا إليه في غرفةٍ، وحوله مشايخ له يعظّمونه ويجلّونه، فقلت لأبي: مَنْ هذا؟ قال: هذا ابن أبي عُمَيْرٍ، قلت: الرجل الصالح العابد؟ قال: نعم. وسمعه يقول: ضُرب ابن أبي عُمَيْرٍ مائة خشبةٍ وعشرين خشبةً أيام هارون لعنه الله، تولّى ضربه السنديّ بن شاهك على التشيعِ وحيسٍ، فأدّى مائةً وأحدًا وعشرين ألفاً حتى حُلّي عنه، فقلت: وكان مُتَمَوِّلاً؟ قال: نعم، كان ربّ خمسمائة ألفِ درهمٍ^(١).

وهذه الحادثة تدلّ على عبادة استثنائية، ولا عجب في ذلك فهو تربية سيّدنا ومولانا الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، ذي السجدة الطويلة.

وتدلّ من جهة أخرى على مكانة ابن أبي عُمَيْرٍ رحمته الله بين مشايخ الشيعة، وتدلّ ثالثة على جهاد ابن أبي عُمَيْرٍ رحمته الله بالنفس والمال.

هذا، وروى الشيخ الصدوق رحمته الله في الفقيه بإسناده إلى إبراهيم بن هاشم^(٢): «أنّ محمّد بن أبي عُمَيْرٍ رحمته الله كان رجلاً بزّازاً فذهب ماله وافتقر، وكان له على رجلٍ عشرة آلاف درهم، فباع داراً له كان يسكنها بعشرة آلاف درهم، وحمل المال إلى بابه، فخرج إليه محمّد بن أبي عُمَيْرٍ فقال: ما هذا؟ قال: هذا مالك الذي لك عليّ، قال: ورثته؟ قال: لا، قال: وُهب لك؟ قال: لا، قال: فقال: فهو ثمن ضيعة بعثتها؟ قال: لا، قال: فما هو؟ قال: بعثت داري التي أسكنها لأقضي ديني، فقال محمّد بن أبي عُمَيْرٍ رحمته الله: حدّثني ذريح المحاربيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: لا يُخرجُ الرجل عن مسقط رأسه بالدّين، ارفعها فلا حاجة

(١) اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ٨٥٤/٢.

(٢) قال الشيخ الصدوق رحمته الله في مشيخة الفقيه: «وما كان فيه عن إبراهيم بن هاشم: فقد رويته عن أبي، ومحمّد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، وعبد الله بن جعفر الحميريّ جميعاً، عن إبراهيم بن هاشم.

ورويته عن محمّد بن موسى بن المتوكل رحمته الله، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه إبراهيم بن هاشم»، (من لا يحضره الفقيه: ٥٢٢٢١/٤).

لي فيها، والله إنِّي محتاج في وقتي هذا إلى درهم، وما يدخل ملكي منها درهم»^(١).

ورواه أيضاً في (علل الشرائع) قائلاً: «حدَّثنا مُحَمَّد بن الحسن رحمته، قال: حدَّثنا علي بن إبراهيم، عن أبيه»^(٢)، كما رواه الشيخ رحمته في التهذيب بإسناده عن إبراهيم بن هاشم^(٣).

وفي هذه الرواية من الدروس والعبر ما لا غنى لكل مؤمن عنها، من أهمها الالتزام التام بالأحكام مهما كلف الأمر، والتعبّد والتسليم لقول آل محمد عليهم السلام.

الخامس: عبد الرحمن بن محمد: وقد تقدّم من المحدث النوري رحمته عند تصحيحه لهذا الطريق أن النجاشي وثقه مرتين.

فقد قال النجاشي رحمته: «عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم البجلي أبو محمد، جليل من أصحابنا، ثقة ثقة، له كتاب نوادر أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدَّثنا علي بن حاتم عن ابن ثابت، قال: حدَّثنا القاسم بن محمد بن حسين بن حازم (خازم ظ) عنه به»^(٤).

السادس: الفضل بن إسماعيل بن الفضل: قال السيّد الخوئي رحمته: «روى عن أبيه إسماعيل بن الفضل الهاشمي، وروى عنه عبد الرحمان بن محمد، ذكره الصدوق في المشيخة في طريقه إلى إسماعيل بن الفضل الهاشمي، ويأتي بعنوان الفضل بن إسماعيل الهاشمي»^(٥).

ثم قال: «الفضل بن إسماعيل الهاشمي: روى عن أبيه، وروى عنه محمد بن سليمان، الروضة: الحديث ٤٢، وروى عنه عمرو بن عثمان الخزاز، الكافي: الجزء ٧، باب حدّ القاذف، من كتاب الحدود ٢٦، الحديث ٧، ورواه الشيخ في التهذيب: الجزء ١٠، باب

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٩٠/٣.

(٢) علل الشرائع، الشيخ الصدوق: ٥٢٩/٢، باب العلة التي من أجلها لا تباع الدار والخادم في الدين، ح ٢.

(٣) انظر تهذيب الأحكام: ١٩٨/٦، باب الديون وأحكامها، ح ٦٦.

(٤) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٢٣٦.

(٥) معجم رجال الحديث: ٣٠٢/١٤.

الحدّ في الفرية والسبّ، الحديث ٢٥٠، وتقدّم بعنوان الفضل بن إسماعيل بن الفضل»^(١).
فيتبيّن أنّ الفضل بن إسماعيل لم يرد فيه توثيقٌ خاصّ ولا تضعيف، وفي مثل هذا دأب
السيد الخوئي رحمته على التعبير عنه بأنّه (مجهول)، والتعبير المعتاد في مثله هو (مهمل).

نعم ذكره الطبري في تاريخه عند الحديث عن يعقوب بن الفضل بن عبد الرحمن
بن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، فقال: «وكان ليعقوب ولدٌ من صلبه:
عبد الرحمن، والفضل، وأروى، وفاطمة..، وأمّا أروى فبقيت، فتزوّجها ابن عمّها الفضل
ابن إسماعيل بن الفضل، وكان رجلاً لا بأس به في دينه»^(٢).

وهو وإن كان ليس بحجّة في هذا المضمار -الرجال- ولكنّه قد ينفج، خصوصاً
مع الالتفات إلى كون المبحوث عنه هاشمياً، وقد اعتادت السلطات الجائرة على
هتك حرّمات الهاشميين وإلصاق التهم بهم، وإبادة عددٍ كبير منهم، وإخفاء آثارهم،
وغير ذلك من أنواع الظلم والاضطهاد، ومع الأخذ بنظر الاعتبار مخالفة الطبري له في
العقيدة ظاهراً، مضافاً إلى ما سيأتي في ترجمة أبيه، ممّا يكشف عن كونهم أسرة
هاشمية شيعية محترمة في البصرة، فمع كلّ ذلك تكون هذه الشهادة من الطبري بحقّ
الفضل بن إسماعيل بن الفضل قريبة من الاعتبار والحجّة.

ولكن مع ذلك كلّ في النفس شيءٌ من البناء عليها، وأنّ مقتضى الإنصاف عدم
صلاحية شهادة الطبري بنفسها للبناء على حجّة أخبار المبحوث عنه.

نعم يمكن البناء على وثاقته؛ لوجود ابن أبي عمير في السند، وكفى بذلك حجّة
للتوثيق، ويكون كلام الطبري المتقدّم مؤيداً لذلك، فلاحظ.

أمّا كفاية ابن أبي عمير في التوثيق فالعمدة فيه ما تقدّم من الشيخ رحمته من أنّ ابن
أبي عمير «.. من الثقات الذين عُرفوا بأنهم لا يروون ولا يُرسلون إلّا عمّن يوثق به..»^(٣)،
حيث يظهر منه بوضوح أنّ الأمر مرتبط بالرواية لا المرويّات.

(١) معجم رجال الحديث: ٣٠٢/١٤.

(٢) تاريخ الطبري: ٤٠٩/٦.

(٣) العدة في أصول الفقه: ١٥٤/١.

وقد يدلّ عليه أيضاً ما ذكره الشيخ النجاشي رحمته من أنّ «أصحابنا يسكنون إلى مراسيله»^(۱)؛ إذ مشكلة المرسلات الأساسية عدم معرفة روايتها.

لكنه غير تامّ ظاهراً؛ لأنّ سكون الأصحاب لمراسيل ابن أبي عمير رحمته لا ينحصر بوثيقة مَنْ روى عنهم، بل قد يكون للوثوق بمروياتته.

نعم إذا اعتبرنا كلام الشيخ رحمته قريناً على كلام النجاشي رحمته قد يتمّ الأمر، ولكن لا ضرورة لذلك بعد ظهور عبارة الشيخ رحمته بوضوح في وثيقة مَنْ يروي عنه ابن أبي عمير.

ولا بأس بعدّ كلام النجاشي رحمته مؤيداً لكلام الشيخ رحمته، ويؤيده أيضاً ما تقدّم في ترجمته من شدة تثبته، وورعه، وتلف كتبه، وقوة حافظته.

إن قلت: إنّ ابن أبي عمير لم يرو عنه مباشرة، فلا يمكن التغلّب على ضعف السند؟

قلت: الظاهر من عبارة الشيخ رحمته، والنجاشي رحمته، ومما تقدّم من حال ابن أبي عمير، أنّه لا فرق بين مَنْ يروي عنه مباشرة أو بالواسطة، وإنّما المهمّ تمامية السند قبل ابن أبي عمير فحسب.

وأما كون ابن أبي عمير رحمته ممن «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عنهم، وتصديقهم، وأقرّوا لهم بالفقه والعلم»^(۲)، فهو لا يصلح لتوثيق الرواة ظاهراً، بل لتوثيق المرويّات، بتفصيل ليس هذا محلّه.

نعم بناءً على ذلك فستكون رسالة الحقوق الواصلة عن طريق ابن أبي عمير رحمته معتبرة، لا من جهة صحة السند؛ وإنّما من جهة المضمون والمتن؛ لأنّ ابن أبي عمير رحمته من أصحاب الإجماع، والمفروض صحة مروياتهم.

فتحصّل: وثيقة الفضل بن إسماعيل بن الفضل؛ لرواية ابن أبي عمير عنه، المؤيّدّة بكلام الطبري، وصحة رسالة الحقوق المرويّة عن طريق ابن أبي عمير رحمته؛ لكونه من أصحاب الإجماع.

(۱) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ۳۶۹.

(۲) اختيار معرفة الرجال: ۳۸۰/۲.

السابع: إسماعيل بن الفضل: قال فيه الكشي رحمته: «حدّثني محمّد بن مسعود، قال: حدّثني عليّ بن الحسن بن عليّ بن فضال، أنّ إسماعيل بن الفضل الهاشمي، كان من ولد نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وكان ثقةً، وكان من أهل البصرة»^(١).

ووثّقه الشيخ في (رجاله)^(٢)، وقال العلامة: «روي أنّ الصادق عليه السلام قال: هو كهلّ من كهولنا، وسيّد من ساداتنا، وكفاه بهذا شرفاً، مع صحّة الرواية»^(٣).

وقال السيّد الخوئي رحمته بعد استعراض كلمات الرجالين: «.. وقع بعنوان إسماعيل بن الفضل في إسناد عدّة من الروايات، تبلغ أربعة وخمسين مورداً، فقد روى في جميع ذلك عن أبي عبد الله عليه السلام إلا مورداً واحداً، روى فيه عن ثابت بن دينار.

وروى عنه ابن رثاب، وأبان، وأبان بن عثمان، وجعفر بن بشير، ومحمّد بن النعمان، ومروان بن مسلم.

ووقع بعنوان إسماعيل بن الفضل الهاشمي في إسناد جملة من الروايات تزيد على عشرين مورداً، فقد روى في جميع ذلك عن أبي عبد الله، وأبي الحسن عليهما السلام.

وروى عنه أبان، وأبان بن عثمان، وجعفر بن بشير، وصالح بن سعيد، وعمر بن أدينة، وتأتي له الرواية بعنوان إسماعيل الهاشمي أيضاً»^(٤).

وقال المازندراني رحمته بعد ذكره لكلام الشيخ رحمته والعلامة رحمته: «والظاهر أنّ إسماعيل بن الفضل هذا هو الراوي عن الثمالي، عن الإمام السجاد (صلوات الله عليه) رسالة الحقوق»^(٥).

وقال الشبستري رحمته: «كان على قيد الحياة قبل سنة ١٨٣»^(٦).

(١) اختيار معرفة الرجال: ٤٨٢/٢.

(٢) انظر الأبواب (رجال الطوسي): ١٢٤.

(٣) خلاصة الأوقال، العلامة الحلّي: ٥٤.

(٤) معجم رجال الحديث: ٨٠/٤.

(٥) مستدركات علم رجال الحديث، الشيخ عليّ النمازي: ٦٥٩/١.

(٦) الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام، عبد الحسين الشبستري: ١٧٨/١.

ثم إنَّه قد يُقال بتوثيق المبحوث عنه؛ لرواية أبان بن عثمان عنه، وهو من أصحاب الإجماع، ولكن تقدّم عدم كفاية ذلك لتوثيق الرواة، نعم ينفع في صحّة المرويّات.

وقد يُقال بتوثيقه لرواية جعفر بن بشير عنه الذي «كان أبو العباس بن نوح يقول: كان يُلقَّب فححة العلم^(١)، روى عن الثقات، ورووا عنه»^(٢)، على ما ذكره النجاشي رحمته،

(١) قال أبو المعالي الكلباسي رحمته في رسائله القيّمة: «.. اختلفت الكلمات في باب اللقب المشار إليه، فمقتضى العبارة المذكورة أنّ اللقب بالفاء والقاف والحاء المهملة، وبه ضُبَط في الإيضاح. وعليه يمكن أن يكون الغرض أنّه مفتاح العلم، من باب استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل. قال في الصحاح: فححت الوردة: تَفَحَّحَتْ.

وإليه يرجع ما احتمل من كون المراد محلّ فتح العلم ونَشْرِهِ، وإلا فلا يصحّ بظاهره؛ إذ لا مجال لكون (الفححة) من باب اسم المكان.

وربّما احتمل أن يكون الغرض أنّه يميّز العلم بين حقّه وباطله، قال في القاموس: فحح الشيء سَفَّهُ كما يسفّ الدواء.

هو مردود -بعد كونه خلاف الظاهر- بأنّ ما بمعنى السفّ هو القمح.

قال في الصحاح: قَمِحْتُ السويقَ وغيره -بالكسر- إذا استففته.

وفي القاموس: قَمِحَهُ كَسَمِعَهُ: استَفَّهُ.

ولعلّ المحتمل توهم كون السفّ بمعنى التصفية.

وعبّر في الخلاصة بد(فحّة العلم) قال: وكان يُعرف بِفُحَّةِ العلم؛ لأنّه كان كثيرَ العلم.

وقال الشهيد الثاني في الحاشية: هكذا وجدت في النسخ التي عندي.

وعليه إمّا أن يكون اللقب مستعاراً من الفُحَّة بمعنى ما ارتفع من الأرض، كما قال في الصحاح: الفُحُّ: ما ارتفع من متّن الأرض وكذلك الفُحَّةُ.

أو بمعنى الإناء المستديرة المأخوذة من ورق الشجر، قيل: يقال: شيخ كالْفُفِّ، أي قد انضمّ بعضه إلى بعض من الكِبَر.

وقال في الإيضاح نقلاً: رأيت بخطّ السيّد السعيد صفّي الدين محمّد بن معدّ الموسويّ قال:

حدّثني بعض العلماء ممّن قرأت عليه هذا الكتاب -يعني كتاب النجاشي- أنّه نفحة العلم بالنون والفاء والحاء المهملة.

وعليه إمّا أن يكون بمعنى القطعة من العلم، نحو: نفحة من العذاب، أو معطي العلم من باب استعمال المصدر في اسم الفاعل، كما يقال: تَفَحَّه بشيء، أي أعطاه»، (الرسائل الرجاليّة: ٣٩/٣).

(٢) فهرست مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ١١٩.

ولكن كفاية ذلك في التوثيق محلّ تأمل.

نعم يمكن توثيقه لرواية ابن أبي عمير عنه ولو بالواسطة؛ لكفاية ذلك في التوثيق كما تقدّم.

وقد يُقال: لا حاجة لذكر التوثيقات العامّة التي هي محلّ كلام بين العلماء بعد وضوح وثاقة المبحوث عنه؛ لشهادة ابن فضال، وتوثيق الشيخ رحمته.

ولكن يُقال في جوابه: إنّ الوثاقة والضعف من العناوين المشكّكة ذات المراتب، وذكر التوثيقات العامّة يُسهّم في علوّ مرتبته في الوثاقة؛ إذ الثقات ليسوا على مرتبة واحدة.

وبناءً على كلّ ما تقدّم فإنّ إسماعيل بن الفضل ثقةٌ بلا إشكال.

فتحصّل: أنّ الطريق الأوّل جُلُّ رواته أجلاء، وكان التوقّف فيه من جهتين:

الأولى: جعفر بن محمّد بن مسرور، وتقدّم ذكر ثلاثة طرق لتوثيقه.

الثانية: الفضل بن إسماعيل، وتقدّم أنّه يمكن توثيقه؛ لوجود ابن أبي عمير في السند المؤيّد بكلام الطبري.

الطريق الثاني:

نصّ عليه في موضع آخر من المشيخة بقوله: «وما كان فيه عن إسماعيل بن الفضل من ذكر الحقوق عن عليّ بن الحسين سيّد العابدين عليهما السلام فقد رويته عن عليّ بن أحمد بن موسى رحمته، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الكوفيّ الأسديّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثماليّ، عن سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام»^(١).

وقد روى الرسالة بهذا الطريق نفسه في كتابه (الأمالي)^(٢).

وحكم المحدث النوري رحمته بصحّته كالسابق، فقال: «وحوال عليّ بن أحمد كحال إخوانه من مشايخ الصدوق.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٥١٢/٤.

(٢) انظر الأمالي، الشيخ الصدوق: ٤٥١.

ومحمّد بن جعفر: من وكلاء الصاحب **عاشق**، ومن الذين رأوه ووقفوا على معجزته كما صرّح به الصدوق في كمال الدين، وفي النجاشي: ثقة، صحيح الحديث، وهو من مشايخ ثقة الإسلام، وما قيل فيه غير قابل للجرح ولا للمعارضة.

وصرّح النجاشي بأنّ البرمكيّ كان ثقةً مستقيماً، فلا يُصغى إلى تضعيف ابن الغضائريّ تبعاً^(١) للعلامة ومَن تبعه من المحقّقين.

وأما عبد الله: فقد صرّح في شرح المشيخة أنّه ابن نهيك، الثقة الصدوق، المعروف. فالسند صحيح، وللنجاشيّ أيضاً إلى كتاب أبي حمزة -وهو المشتمل على الحديث المذكور- طريق صحيح ذكرناه في أبواب جهاد النفس^(٢).

وهو متين، لكن هناك جهات في السند قد يُتوقّف فيها فتحتاح إلى إلفات نظر، وهي:

الجهة الأولى: في عليّ بن أحمد بن موسى، وهو الدقاق شيخ الصدوق **رحمته**، ورغم أنّه لم ينصّ علماء الرجال على توثيقه، ولكن يمكن توثيقه؛ لكونه من مشايخ الصدوق **رحمته** الذين أكثر من الترضي والترحم عليهم^(٣)، بل اعتمد عليه في عدّة من طرقه في مشيخة الفقيه^(٤)، وقد تقدّم ما ينفع عند البحث عن جعفر بن محمّد بن مسرور، فلاحظ.

(١) أي لا يصغى تبعاً (منه **رحمته**).

(٢) خاتمة المستدرک: ١٥٨/٤.

(٣) انظر الأمالي: ٣٠٩، ٣٧٣، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٥١، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٤، ٥٢٧، ٥٣١، ٦٣٥، ٦٧٦، ٧٠٣، ٧١٨، ٧٢٣، ٧٥٢، ٧٦٨، الخصال: ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩، ٢١١، ٢٢٨، ٢٤٦، ٢٦٤، ٣٠٤، ٣٦٢، وغيرها، فضائل الأشهر الثلاثة: ١٠٣، كمال الدين، الشيخ الصدوق: ١٧١، ٣٠٣، ٣٧٧، ٦٥٣، معاني الأخبار، الشيخ الصدوق: ٣١٥، ٣٢١، ٤٠٣، وغيرها، من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٣٩، ٤٤٥، ٥١٢.

(٤) فقد وقع في طريق الشيخ الصدوق **رحمته** إلى جواب الإمام الرضا **عاشق** لمسائل محمّد بن سنان في العلل، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٢٩)، ووقع في طريقه إلى حديث سليمان بن داود **عاشق** في معنى قول الله **عاشق**: ﴿فَطَفِقْ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْتَاقِ﴾، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٣٩)، وفي طريقه إلى جابر بن عبد الله الأنصاريّ، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٥)، وفي طريقه إلى عبد العظيم بن عبد الله الحسنيّ، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٦٨)، وفي طريقه إلى حفص بن غياث، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٧٣)، وفي طريقه إلى أبي الحسين محمّد بن جعفر الأسديّ، (انظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٧٦)، وفي طريقه إلى محمّد بن إسماعيل البرمكيّ،

الجهة الثانية: في محمد بن إسماعيل البرمكي، وذلك لتعارض توثيق النجاشي مع تضعيف ابن الغضائري فيه.

فقد قال فيه النجاشي: «محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي المعروف بصاحب الصومعة أبو عبد الله، سكن قم، وليس أصله منها. ذكر ذلك أبو العباس بن نوح، وكان ثقةً مستقيماً، له كتب، منها: كتاب التوحيد أخبرنا أحمد بن علي بن نوح قال: حدثنا الحسن بن حمزة قال: حدثنا محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل بكتابه»^(١).

وفي رجال ابن الغضائري رحمته: «محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير، البرمكي، أبو جعفر، المعروف بصاحب الصومعة، ضعيف»^(٢).

وللأعلام في التعامل مع تعارض كهذا عدة أقوال:

فمنهم من يرجح كلام النجاشي رحمته على ابن الغضائري رحمته، كما فعل العلامة الحلبي رحمته؛ إذ قال: «..وقول النجاشي عندي أرجح»^(٣).

ولعله لكون النجاشي رحمته أتقن وأثبت من ابن الغضائري رحمته كما عن السيد علي البروجردي، فإنه قال بعد ذكره كلام النجاشي ثم ابن الغضائري: «..والأول أتقن وهو في التالية»^(٤)، وكذلك فعل الميرزا أبو القاسم النراقي؛ إذ قال: «والحق توثيقه؛ لأن النجاشي أثبت من ابن الغضائري»^(٥).

ومن الأعلام من لا يعتد بتضعيفات ابن الغضائري رحمته؛ لعدم الوثوق بها، فقد قال الشيخ النمازي رحمته بعد نقله توثيق الشيخ النجاشي رحمته: «.. وتبعه غيره، ولا وثوق بتضعيف ابن الغضائري مع ما سمع، وله كتب منها: كتاب التوحيد، وأكثر الصدوق من

(انظر من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٥١٢)، مضافاً إلى وقوعه في طريق رسالة الحقوق محل الكلام.

(١) فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٤١.

(٢) رجال ابن الغضائري: ٩٧.

(٣) خلاصة الأقال: ٢٥٨.

(٤) طرائف المقال، السيد علي البروجردي: ١٨٤/١.

(٥) شعب المقال في درجات الرجال، ميرزا أبو القاسم النراقي: ٢١٣.

الرواية عنه في التوحيد في ٢٩ موضعاً»^(١).

وقد سمعت من المحدث النوري رحمته أنه لا يُصغى لتضعيف ابن الغضائري رحمته.

ومن الأعلام مَنْ لا يقول بوجود تعارضٍ أصلاً؛ لعدم ثبوت نسبة كتاب الضعفاء إلى ابن الغضائري، كما قاله السيّد الخوئي رحمته: «.. قد عرفت غير مرّة أنّ الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري لم تثبت صحّة نسبته، وعليه فتوثيق النجاشي لمحمّد بن إسماعيل هذا، بلا معارض»^(٢).

وهو الصحيح ظاهراً؛ لأنّ القرائن المذكورة لصحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه لا توجب العلم العادي، وإنّما توجب الظنّ القويّ، وهو ليس بحجّة -تبعاً للسيّد الأستاذ دامت بركاته-؛ لشموله بأدلّة النهي عن الظنّ في الكتاب المجيد والسنة المطهّرة.

ولكن حتى على القول بقبول تضعيفات ابن الغضائري رحمته قد يمكن البناء على وثاقته؛ لِمَا أفاده سماحة السيّد محمّد رضا السيستاني -دامت بركاته- من أنّ «..مراد ابن الغضائري بالضعف -الذي لم يزد عليه بقدر آخر على خلاف ما هو دأبه في غير الثقات- هو الضعف في الحديث من جهة روايته عن الضعفاء كثيراً، كما ذكروا ذلك بالنسبة إلى محمّد بن خالد البرقيّ، فليتأمل»^(٣).

ثمّ إنّ السيّد الخوئي رحمته قال: «بقي هنا شيءٌ، وهو أنّ صريح النجاشي أنّ كنية الرّجل هو أبو عبد الله، وصريح ابن الغضائري أنّه أبو جعفر، وبما أنّه لم يثبت هذا عن ابن الغضائري، فلا معدل عمّا ذكره النجاشي»^(٤).

ولكن قال التستري رحمته في القاموس: «..ثمّ إنّ رُجِحَ مدح النجاشي على ذمّ ابن الغضائري -كما فعل العلامة في الخلاصة- فالظاهر أصحّية قول ابن الغضائري في كنيته،

(١) مستدركات علم رجال الحديث: ٤٥٨/٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٠٢/١٦.

(٣) بحوث في شرح مناسك الحج: ٤٧٤/٤.

(٤) معجم رجال الحديث: ١٠٢/١٦.

فإنَّ المسمَّينَ بمحمَّد مُكْتُونٍ بـ(أبي جعفر) غالباً..»^(١).

أقول: وكلام التستريِّ رحمته محلَّ إشكال؛ إذ بعد تقديم كلام النجاشيِّ رحمته - لأيِّ علَّة كانت - لا يصحُّ تقديم كلام ابن الغضائريِّ رحمته في خصوص الكنية، على أنَّ الغلبة لا تصلح لتشخيص الأسماء والكُنَى؛ لأنَّها موقوفةٌ على العلم بالوضع.

الجهة الثالثة: في عبد الله بن أحمد فهو مشترك بين جماعة.

قال بعض المحقِّقين: «ويظهر من العلامة المجلسيِّ الأوَّل أنَّ المراد به هو النهيكيِّ الثقة، ولعلَّه لأجل هذا لم يناقش السيِّد الأستاذ سبب في السند من جهته.

ولكن هذا غير ثابت، بل الظاهر خلافه، فإنَّ الراوي عن عبد الله بن أحمد في هذا المورد هو محمَّد بن إسماعيل البرمكيِّ، وهو بدوره يروي عن إسماعيل بن الفضل.

وقد ورد في موضع من الأمالي رواية محمَّد بن إسماعيل البرمكيِّ، عن عبد الله بن أحمد الشاميِّ، عن إسماعيل بن الفضل الهاشميِّ، فيحتمل أنَّ يكون المراد بـ(عبد الله بن أحمد) هو الشاميِّ المذكور في هذا السند، وهو مجهول لم يوثق.

وهناك احتمالاً آخر، وهو أنَّ يكون لفظ (أحمد) مصحَّف (محمَّد)، ويكون المراد بالرجل هو عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمريِّ الذي ترجم له النجاشيِّ قائلاً: (ضعيف، له كتاب يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام)، ثمَّ رواه بإسناده عن محمَّد بن إسماعيل البرمكيِّ عنه. فإنَّ الذي يظهر من رجاليِّ الجمهور أنَّ اسم أبيه محمَّد، واختلفوا في أنَّ (داهر) هل هو لقب أبيه أو اسم جدِّه لأبيه؟

والملاحظ أنَّه قد وردت رواية محمَّد بن إسماعيل البرمكيِّ، عن عبد الله بن محمَّد بهذا العنوان في موضع من الأمالي، ووردت روايته عن عبد الله بن أحمد الأحمريِّ في موضع من المعاني، كما وردت روايته عن عبد الله بن أحمد بن داهر في موضع من الأمالي.

والظاهر أنَّ لفظة (أحمد) في الأخيرين مصحَّفة (محمَّد)، فلا يبعد أنَّ يكون كذلك في السند المبحوث عنه.

(١) قاموس الرجال، الشيخ محمَّد تقي التستري: ١١٠/٩.

والمتحصّل ممّا سبق أنّ (عبد الله) المتوسط بين البرمكيّ وبين إسماعيل بن الفضل في سند رسالة الحقوق إمّا هو الأحمريّ الضعيف، أو الشاميّ المجهول، ولو كان غيرهما فهو أيضاً مجهول، وليس هو النهيكيّ الثقة، فالسند مخدوش من جهته على كلّ حال»^(١).

ويلاحظ عليه:

أنّ عبد الله بن أحمد الشاميّ لم يرو في ما بأيدينا من مصادر إلّا ما ذكره (دامت بركاته) في الأمالي^(٢)، وهو المورد اليتيم، ولم نجد له أيّ رواية أخرى لا عن إسماعيل بن الفضل، ولا عن غيره؛ ولعلّه لهذا لم يذكره علماء الرجال، وكذلك الحال في عبد الله بن أحمد الأحمريّ؛ فإنّه لم يرو إلّا في مورد واحد في معاني الأخبار^(٣).

وعمدة النظر في كلامه (دامت بركاته) أنّه آثار الاحتمالات ووسّع من دائرة الإشكال بذكر الأشخاص المشتركين مع النهيكيّ، مع أنّه لم تُعرف روايتهم -أعني الشاميّ والأحمريّ- عن إسماعيل بن الفضل إلّا في الموارد التي ذكرها لا غير، مضافاً إلى أنّه لم يذكر حجّته على الجزم بعدم كونه النهيكيّ، مع أنّ عبد الله بن أحمد النهيكيّ هو الشخص الثقة المعروف في تلك الطبقة والذي ينصرف الإطلاق إليه، وهو كافٍ لحلّ الاشتراك؛ إذ مجرد الاحتمال لا يعطلّ الظهور، وكفى به حجة.

والذي يقوى في النفس صحّة ما ذهب إليه المجلسيّ الأوّل رحمته، والمحدث النوريّ رحمته من كون عبد الله بن أحمد هو النهيكيّ؛ وذلك لأنّ البرمكيّ لم يرو عن عبد الله بن أحمد بالشاميّ إلّا في مورد واحد ظاهراً، وهو ما في أمالي الصدوق: «حدّثنا محمّد بن موسى بن المتوكل رحمته، قال: حدّثنا محمّد بن جعفر الأسديّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد الشاميّ، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل الهاشميّ، قال: سألت أبا عبد الله الصادق عليه السلام عن موسى بن عمران عليه السلام...»^(٤).

(١) بحوث في شرح مناسك الحج: ٤٧٤/٤.

(٢) انظر الأمالي: ٧٥٢.

(٣) انظر معاني الأخبار: ٢٩٢.

(٤) الأمالي (الصدوق): ٧٥٢.

محمّد بن محمّد بن نعمان، عن الشيخ الصدوق محمّد بن عليّ بن بابويه رحمته، عن عليّ بن أحمد بن موسى الدقاق رحمته، قال حدّثنا محمّد بن جعفر الكوفيّ الأسديّ، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل البرمكيّ، قال: حدّثنا عبد الله بن أحمد الدقاق، قال: حدّثنا إسماعيل بن الفضل، عن ثابت بن دينار الثماليّ، عن سيّد العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال: حقّ سائسك بالعلم..^(١).

وما فهمه رحمته لا نعرف له وجهاً ولا مستنداً.

بقي هنا شيءٌ ينبغي التعرّض له، وهو ترجمة النهيكيّ وثاقته، وذكر قرائن معرفتيته.

وثاقفة النهيكيّ:

أمّا الأوّل: فقد قال فيه النجاشي رحمته: «عبيد الله بن أحمد بن نهيك، أبو العباس النخعيّ، الشيخ الصدوق، ثقةٌ، وآل نهيك بالكوفة بيت من أصحابنا، منهم عبد الله بن محمّد، وعبد الرحمن السمرّيّان وغيرهما، له كتاب النوادر.

أخبرنا القاضي أبو الحسين محمّد بن عثمان بن الحسن، قال: اشتملت إجازة أبي القاسم جعفر بن محمّد بن إبراهيم الموسويّ - وأراناها - على سائر ما رواه عبيد الله بن أحمد بن نهيك، وقال: كان بالكوفة وخرج إلى مكة، وقال حُميد بن زياد في فهرسته: سمعتُ من عبيد الله كتاب المناسك، وكتاب الحجّ، وكتاب فضائل الحجّ، وكتاب الثلاث والأربع، وكتاب المثالب، ولا أدري قرأها حُميد عليه، وهي مصنّفاته أو هي لغيره»^(٢).

وذكره الشيخ رحمته في باب (مَنْ لم يرو عن واحد من الأئمة عليهم السلام)، قال: «عبيد الله بن أحمد بن نهيك، يكنى أبا العباس، كوفيّ، روى عنه حُميد كتباً كثيرةً من الأصول»^(٣).

لكنّه قال في (الفهرست): «عبد الله بن أحمد النهيكيّ، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه»^(٤).

(١) معالم الدين وملاذ المجتهدين، الشيخ حسن بن زين الدين العامليّ: ١٦.

(٢) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ٢٣٢.

(٣) الأبواب (رجال الطوسي): ٤٣٠.

(٤) الفهرست: ١٧٠.

وقد قال السيّد الخوئي رحمته الله: «لا ينبغي الشك في أنّ من ترجمه النجاشي والشيخ في الفهرست رجلٌ واحد؛ وذلك لبعد أن يكونا رجلين أخوين مشهورين لكلّ منهما كتاب، يتعرّض الشيخ لترجمة أحدهما، ويتعرّض النجاشي للآخر، على أنّهما لو كانا رجلين للزم على الشيخ التعرّض لعبد الله أيضاً في رجاله، ومن هنا لا يهمنّا ترجيح أنّ الصحيح عبد الله، أو عبيد الله، وغير بعيد صحّة كلا التعبيرين، فقد يُقال له: عبد الله، وقد يُقال له: عبيد الله، ويؤيّد ذلك الاختلاف في الروايات أيضاً، فقد ورد بعنوان عبد الله بن أحمد النهيكي في جملة من الموارد على ما ذكرها هنا، وفي مورد منها عبيد الله بن أحمد بن نهيك، وفي بعضها عبيد الله بن أحمد النهيكي، وفي بعض آخر عبيد الله بن نهيك، وفي آخر عبيد بن نهيك..»^(١).

قرائن معروفة النهيكي:

وأما الثاني: فهناك عدّة قرائن تثبت بمجموعها معروفة النهيكي: كونه صاحب كتبٍ وأصولٍ كثيرة، أو على الأقلّ كونه راوياً لها ممّا جعله محطّ أنظار الرواة المهمّين للتراث الحديثي الشيعي وأصحاب الفهارس من قبيل حميد بن زياد، الذي قال عنه الشيخ رحمته الله في الفهرست: «.. كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها، له كتبٌ كثيرة على عدد كتب الأصول..»^(٢)، ومن قبيل محمّد بن جعفر بن أحمد بن بطة المؤدّب، وهو من أصحاب الفهارس كما يظهر من النجاشي رحمته الله^(٣)، فروايات أصحاب الفهارس المهمة عنه تشهد بمعروفيته. كونه من أسرة كوفية معروفة، فقد سمعت من النجاشي رحمته الله: «أنّ آل نهيك بالكوفة بيتٌ من أصحابنا».

كونه الشخصية التي اهتمّ أئمة الرجال بترجمتها وتوثيقها في تلك الطبقة، فلو كان غيره أشهر منه أو مساوياً له، لتعرضوا له مدحاً أو قدحاً.

(١) معجم رجال الحديث: ١١٤/١١.

(٢) الفهرست: ١١٤.

(٣) انظر فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ترجمة سفيان بن صالح: ١٩٠، وترجمة عبد الرحمن بن قبة: ٣٧٦.

فحص من كل ذلك: أنّ عبد الله بن أحمد هو النهيكيّ الثقة المعروف؛ وبذلك يتبيّن اعتبار الطريق الثاني من طرق الشيخ الصدوق رحمته.

الطريق الثالث:

ذكره في مشيخة الفقيه أيضاً بقوله: «وما كان فيه عن أبي حمزة الثماليّ، فقد رويته عن أبي رحمته، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البنزطيّ، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة ثابت بن دينار الثماليّ، ودينار يُكنى أبا صفية، وهو من حيّ من بني ثعل ونُسب إلى ثماله؛ لأنّ داره كانت فيهم، وتوفيّ سنة خمسين ومائة، وهو ثقةٌ عدل، قد لقي أربعة من الأئمة: عليّ بن الحسين، ومحمد بن عليّ، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر عليه السلام، وطرقني إليه كثيرة، ولكّني اقتصرت على طريقٍ واحدٍ منها»^(١).

وليس فيه من يتوقّف فيه غير محمد بن الفضيل؛ إذ هو مشتركٌ بين جماعة، والعمدة فيهم أربعة:

١. محمد بن فضيل الكوفيّ الأزديّ، وقد ضعّفه الشيخ رحمته.^(٢)
٢. محمد بن الفضل الأزديّ الكوفيّ، وقد وثّقه الشيخ رحمته.^(٣)
٣. محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهديّ، وهو ثقةٌ كما صرح النجاشي رحمته.^(٤)
٤. محمد بن الفضيل بن غزوان الضبيّ، وقد وثّقه الشيخ رحمته.^(٥)

والكلام في ذلك طويل الذيل حتى عقد جملةً من الأعلام والباحثين رسائل مستقلةً لبيان حاله، وتمييزه عن غيره^(٦).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٤.

(٢) انظر الأبواب (رجال الطوسي): ٣٤٣.

(٣) انظر الأبواب (رجال الطوسي): ٣٦٣.

(٤) انظر فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٦٢.

(٥) انظر الأبواب (رجال الطوسي): ٢٩٢.

(٦) انظر مثلاً الرسائل الرجاليّة: ٩/٤، كما لاحظت عند مراجعة وتبييض هذه الصفحات رسالة

وزبدة المخض فيه أن يُقال: إنَّ الشيخ رحمته قال في (رجاله) عند ذكر أصحاب الإمام الرضاء عليه السلام: «محمّد بن الفضل الأزديّ، كوفيّ، ثقة»^(١)، ونقله عنه العلامة رحمته في (الخلاصة)^(٢)، وابن داود في (رجاله)^(٣)، لكن ذكره الشيخ رحمته في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام باسمه واسم أبيه من دون أيّ إضافة أو تعليق.

وهو ممّن روى عنه المشايخ الثلاثة - صفوان، ابن أبي عمير، البرنطيّ - وهذا لوحده كافٍ لإثبات الوثاقة كما هو المختار.

وهو مع ذلك من رجال عليّ بن إبراهيم في تفسيره^(٤).

كما عدّه الشيخ المفيد رحمته في (رسائله العدديّة) من «الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم، ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم، وهم أصحاب الأصول المدوّنة، والمصنّفات المشهورة..»^(٥)، وغير ذلك من التوثيقات العامّة.

وعليه فالمقتضي لوثاقته تامّ جدّاً.

لكن قال الشيخ الطوسي رحمته في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام: «محمّد بن فضيل الكوفيّ الأزديّ، ضعيف»^(٦).

ومن القريب اتحاده مع محمّد بن الفضل؛ لقرائن عديدة منها: اختلاف تعبير الشيخ الصدوق رحمته عنه في أسانيد رسالة الحقوق، فقد عبّر عنه في هذا الطريق بمحمد بن

لفضيلة الشيخ زهير قاسم التميمي (دام توفيقه)، نُشرت ضمن العدد السابع من مجلة حوليّة الكوفة لعام ١٤٣٨ / تموز ٢٠١٧م، في ص ٢٤٥.

(١) الأبواب (رجال الطوسي): ٣٦٣.

(٢) انظر خلاصة الأقوال: ٢٣٧.

(٣) انظر رجال ابن داود: ١٨١.

(٤) انظر تفسير القمي: ٧٧/١، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٦٣، ١٤٨/٢.

(٥) جوابات أهل الموصل، الشيخ محمّد التلعكبري: ٢٥.

(٦) الأبواب (رجال الطوسي): ٣٤٣.

الفضل، و وافقه على ذلك الشيخ النجاشي رحمته في طريقه إلى الرسالة^(١)، بينما في (الخصال) عبّر عنه بمحمد بن فضيل^(٢).

وبناءً على الاتحاد بين محمد بن الفضل وابن الفضيل، يكون تضعيف الشيخ رحمته المذكور مانعاً من البناء على وثاقته.

على أن الأخذ بإطلاق التضعيف يقتضي البناء على تضعيفه من جميع الجهات.

ولكن قد يمكن التخلص من المانع المذكور بما قاله الشيخ رحمته نفسه في الكتاب ذاته في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام: «محمد بن الفضيل، أزدي، صيرفي، يُرمى بالغلو، له كتاب»^(٣)؛ لأنّ كلامه هذا سيؤدّي إلى تعطيل الإطلاق في كلامه الأوّل؛ لعدم إحراز إطلاق الضعف الشامل لشخصه، حيث إنّ الضعف قد يكون من جهة كونه يُرمى بالغلو، ومعه لا نحرز أنّ ضعفه المذكور أولاً كان من جهة عدم وثاقته في نفسه، خصوصاً مع ملاحظة أنّ الوثاقعة والضعف من العناوين المشكّكة ذات المراتب، ولا سيّما مع الأخذ بنظر الاعتبار التوثيق الخاصّ والتوثيق العامّة التي تصلح بمجموعها قرينةً خارجيّةً على مراد الشيخ رحمته من التضعيف المطلق.

وعليه، فمقتضى الجمع العرفي بين كلامي الشيخ رحمته، أن يكون منشأ الضعف هو الرمي بالغلو.

ثم إنّ التضعيف بالغلو لا يقدر بالراوي؛ إذ الغلاة على مراتب عديدة ومختلفة، فمنهم من يدعي الربوبية لغير الله تعالى، ومنهم يدعي سقوط العبادات، وقد يُعدّ منهم عند بعضهم من يُثبت للنبي الأعظم صلّى الله عليه وآله أو أهل بيته الأطهار عليهم السلام بعض المقامات.

والظاهر أنّ الغلاة بمراتبهم الشنيعة التي قد تستدعي الكذب وتنافي الوثاقعة حصلت بينونة بينهم وبين المجتمع الإيماني؛ للنصوص الغزيرة في التحذير منهم، بل المواقف الصارمة من أهل البيت عليهم السلام، الأمر الذي يُستبعد معه اعتماد الأصحاب في أمّهات

(١) انظر فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ١١٦.

(٢) انظر الخصال: ٥٦٤.

(٣) الأبواب (رجال الطوسي): ٣٦٥.

مصادرنا الحديثية على أشخاص من هذا القبيل، ونصوص مبينة الغلاة بأيديهم وبمراى ومسمع منهم.

والكلام في صلاحية الغلو لتضعيف الرواة أو عدمه مفصّل يحتاج إلى رسالةٍ مستقلة. وإنْ تزلنا وقبلنا التضعيف استناداً إلى الغلو بقول مطلق فلا بدّ من تخصيصه في الروايات التي يظهر منها الغلو؛ لحصول الريب النوعي العقلائي الموجب لتعطيل حجّية أخبارهم التي يظهر منها الغلو دون غيرها من الروايات. وعلى كلّ حال فإنّ الرواية التي نحن بصدها -رسالة الحقوق- ليس فيها شيءٌ من رائحة الغلو.

فتحصّل: أنّ محمّد بن الفضل ثقةٌ ظاهراً.

هذا، وقد يمكن البناء على اعتبار هذا الطريق؛ لاعتماد الشيخ الصدوق رحمته عليه من بين طرقه الكثيرة، فقد سمعت منه «وطرقي إليه كثيرة ولكنّي اقتصرْتُ على طريق واحدٍ منها»^(١)، فهل من المناسب أن يقتصرَ على الطريق الضعيف؟!

لكن قد يُقال: إنّ الشيخ الصدوق رحمته قد يكون اعتمد على الوثوق استناداً لكثرة الطرق، ومعه فلا سبيل للبناء على صحّة هذا الطريق بالخصوص، فتأمل.

وعلى العموم لا ريبَ في صلاحية ذلك للانضمام إلى ما تقدّم لتحصيل الاطمئنان بوثاقة محمّد بن الفضل، أو بحجّية الطريق في الجملة.

وبذلك يناقش سيّدنا الخوئي رحمته فإنّه قال «محمّد بن الفضل مردّد بين ابن غزوان الثقة وبين الأزديّ الضعيف، وكلاهما في طبقةٍ واحدة، ومن المعاريف، ولكلّ كتاب، فلا يترجّح أحدهما على الآخر.

نعم، ذكر الأردبيليّ في جامع الرواة أنّ محمّد بن فضيل الأزديّ هو محمّد بن القاسم بن فضيل الأزديّ الذي يروي عن الكنائيّ كثيراً، وهو ثقةٌ، وكثيراً ما ينسب الرجل إلى جدّه.

وعليه فيكون الرجل موثقاً على كلّ حالٍ، سواء أكان هو ابن غزوان أم الأزديّ.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٤٤٤.

ولكن ما ذكره **سَيِّدُ قَدَسٌ** مجرد احتمال لا دليل عليه، بل إن انتساب الرجل إلى جدّه خلاف الظاهر، لا يُصار إليه ما لم يثبت بدليل قاطع.

وبالجملة: فكلّ من الأمرين محتمل، ولا قرينة على التعيين، فدعوى الاتّحاد بلا برهان، فيبقى التريديد المزبور على حاله»^(١).

وقال في (المعجم): «والطريق صحيح، من غير جهة محمّد بن الفضيل، وأمّا هو فإنّ كان المراد به الصيرفيّ الأزديّ، فالطريق ضعيف، وإنّ كان المراد به محمّد بن القاسم بن الفضيل، فالطريق صحيح، وبما أنّهما في طبقة واحدة، فالطريق مردّد بين الضعيف والصحيح»^(٢).

وقد تبين أنّه حتى لو بنينا على كونه الأزديّ، فلا يقدره تضعيف الشيخ **جولّي**؛ لمعرفة المنشأ فيه، وهو الغلو، وهو غير قادح على الأقلّ في مثل المقام.

نعم نُقل عن بعض الأساطين الإشكال في السند من جهة رواية محمّد بن الفضيل عن أبي حمزة، بدعوى اختلاف الطبقة، وسيأتي التعرّض له تفصيلاً في المبحث الثالث عند دراسة سند الشيخ النجاشي **جولّي**، فانظر.

فتحصل: أنّ طريق الشيخ الصدوق **جولّي** في الفقيه إلى أبي حمزة الثماليّ **جولّي** معتبر. وبهذا تحصل لدينا ثلاثة طرق في الفقيه لرواية الشيخ الصدوق لرسالة الحقوق، اثنان منهما عن إسماعيل بن الفضل، عن أبي حمزة الثماليّ، وثالثهما عن محمّد بن الفضيل عن أبي حمزة.

الطريق الرابع:

ما في (الخصال): «حدّثنا عليّ بن أحمد بن موسى **جولّي** عنه قال: حدّثنا محمّد بن أبي عبد الله الكوفيّ، قال: حدّثنا جعفر بن محمّد بن مالك الفزاريّ، قال: حدّثنا خيران بن داهر، قال: حدّثني أحمد بن عليّ بن سليمان الجبليّ عن أبيه، عن محمّد بن عليّ، عن

(١) شرح العروة الوثقى، كتاب الصلاة (موسوعة الإمام الخوئيّ **جولّي**): ١٧/١٦٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢٩٩/٤.

محمّد بن فضيل، عن أبي حمزة الثماليّ، قال: هذه رسالة عليّ بن الحسين عليهما السلام إلى بعض أصحابه...^(١).

والظاهر أنّه ضعيف؛ لوقوع عدّة من المجاهيل فيه:

١. خيران بن داهر، وهو مشترك بين جماعة أنهامم السيّد الأبطحيّ رحمته إلى سبعة، لكنّه حكم بالاتحاد قائلاً: «الظاهر - والله العالم- اتحاد الجميع؛ لإمكان إدراك هؤلاء الأئمة عليهم السلام، واشتقاره بخادم الرضا عليه السلام؛ لأنّه أوّل مَنْ تشرف بلقائه من الأئمة عليهم السلام، كما أنّ النسبة إلى الزاكانيّ - قبيلة من العرب ممّن سكن قزوين، على ما في القاموس في (زكن)- لا تنافي كونه أسباطيّاً، من ولد بعض اليهود الأسباط، أو ساكناً بأسباط، وسباط مدائن (الساباطيّ)، كما لا ينافي ذلك كلّ كونه فراطيسيّاً منسوباً بالخدمة لفراطيس أمّ الواثق العباسيّ، كما لا ينافي كونه القراطيسيّ عامل القرطاس وبايعها، والحامل لها، كما يقتضي ذلك كونه خادماً للإمام عليه السلام يبعث معه القراطيس..

لم يصرّح النجاشيّ بوثاقته، إلّا أنّه قد صرّح الشيخ بوثاقه خيران الخادم، وقد عرفت الاتحاد، فقال الشيخ في أصحاب الهادي عليه السلام: خيران الخادم، ثقةً.

وقد روى الكشيّ ما يدلّ على فوق الوثاقه من الوكالة، والأخبار تدلّ على مدحه ومنزلته، ووثاقته، ذكرناها في (أخبار الرواة)، وقد عدّه ابن شهرآشوب في ثقات الإمام الهادي عليه السلام»^(٢).

وقال الشيخ النمازيّ رحمته في المستدركات بالاتحاد بين خيران بن داهر الواقع في سند الرسالة وبين خيران الخادم الثقة^(٣).

لكن قال بعض الأجلّاء بكونه «من المجاهيل، وإنّ حاول بعض المحقّقين توثيقه بدعوى اشتراكه مع خيران الخادم، ولكنها محاولة غير موفّقة؛ لعدم خروجها عن دائرة الادّعاء المبرهن»^(٤).

(١) الخصال: ٥٦٤.

(٢) تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشيّ، السيّد محمّد عليّ الأبطحيّ: ٤٢٧/٥.

(٣) انظر مستدركات علم رجال الحديث: ٣٤٧/٣.

(٤) قبسات من رسالة الحقوق، السيّد ضياء الغباز: ١٦.

أقول: والجزم بأحد القولين يحتاج إلى مزيد من البحث، لا حاجة له بعد ضعف السند من جهة أخرى.

٢. أحمد بن عليّ بن سليمان الجبليّ، وهو مجهول.

٣. عليّ بن سليمان الجبليّ، مجهول.

ولكن مع ذلك بنى بعضهم على اعتبار السند، بما لا نعرف له وجهاً.

فقد قال العلامة المجلسيّ رحمته بعد نقلها أولاً من (الخصال)، ومن (تحف العقول) ثانياً: «إنّما أوردناه مكرراً؛ للاختلاف الكثير بينهما، وقوّة سند الأوّل وكثرة فوائد الثاني»^(١).

وقد يُقال: لعلّ حكمه بقوّة السند ليس لما في (الخصال)؛ إذ إنّهُ ذكر بعد إيرادها من (الخصال) سند (الأمالي).

ولكنّه يُقال: لو كان سند (الأمالي) هو العمدة لذكره أولاً، ثم أورد بعده سند (الخصال)، وحيث إنّهُ ذكر أولاً سند (الخصال)، ثم أشار إليه بقوله: «قوّة سند الأوّل» يُعلم أنّ القوّة لسند (الخصال)، والأمر واضح لمن راجع (البحار)^(٢).

نعم، قد يُقال: إنّ قوّة سند (الخصال) بلحاظ تقابله مع الإرسال في (تحف العقول)، هو مراد العلامة المجلسيّ رحمته وهو غير بعيد.

وقال السيّد الأمين رحمته في (الأعيان): «رسالة الحقوق، وهذه الرسالة أوردتها الصدوق في الخصال بسند معتبر، وأوردتها الحسن بن عليّ بن شعبة الحلبيّ في تحف العقول، وبينهما تفاوتٌ بالزيادة والنقصان وغيرهما.

ورواية التحف أطول، وقد تزيد عنها رواية الخصال، ونحن نوردتها برواية تحف العقول فإذا وجدنا ما يخالفها في رواية الخصال ذكرناه بعدها.

روى الصدوق في الخصال عن عليّ بن أحمد بن موسى، عن محمّد الأسديّ، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاريّ، عن خيران بن داهر، عن أحمد بن سليمان الجبليّ،

(١) بحار الأنوار، الشيخ المجلسيّ: ٢١/٧١.

(٢) انظر بحار الأنوار: ٢/٧١، ٩، ٢١.

عن أبيه، عن محمد بن عليّ، عن محمد بن فضيل، عن أبي حمزة الثماليّ، قال: هذه رسالة عليّ بن الحسين عليه السلام إلى بعض أصحابه»^(١).

وقال الشيخ السبحانيّ (مدّ ظلّه): «إنّ للإمام عليّ بن الحسين رسالةً معروفةً باسم رسالة الحقوق، أوردها الصدوق في خصاله بسندٍ معتبر، ورواها الحسن بن شعبة في (تحف العقول) مرسلّةً، وبين النقلين اختلافٌ يسير»^(٢).

أقول: وتعبيرهم (بسندٍ معتبر) غريبٌ لم يتّضح لنا وجهه؛ لما تقدّم من الضعف الواضح في سند (الخصال).



(١) أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين: ٣٦٨/١.

(٢) الأئمة الاثني عشر، الشيخ جعفر السبحاني: ٩٨.

المبحث الثالث

في باقي طرق رسالة الحقوق

والكلام فيه يقع في مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: سند الشيخ النجاشي رحمته: وهو الطريق الخامس.

المطلب الثاني: سند الشيخ الكليني رحمته وهو الطريق السادس.

المطلب الثالث: رواية ابن شعبة لرسالة الحقوق في (تحف العقول).

المطلب الأول: سند النجاشي رحمته: وهو الطريق الخامس

ما ذكره النجاشي رحمته في (رجال) عند ترجمة أبي حمزة الثمالي: «...وله رسالة الحقوق عن عليّ بن الحسين عليهما السلام أخبرنا أحمد بن عليّ، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة، قال: حدّثنا عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، عن عليّ بن الحسين»^(١). وهذا الطريق قريبٌ جداً من طريق الشيخ الصدوق إلى أبي حمزة الثماليّ مع بعض الفوارق، وقد تقدّم فيه البناء على وثيقة محمد بن الفضيل.

هذا، وقد قال السيّد محمد رضا الجلايّي (حفظه الله): «...سند النجاشي ليس سالماً من النقد، من جهة رواية (إبراهيم بن هاشم) مباشرة عن (محمد بن الفضيل)؛ فإنّ المعروف مكرراً روايته عن البنزطيّ، ورواية البنزطيّ عن (محمد بن الفضيل) كما ورد في سند الصدوق في المشيخة إلى أبي حمزة.

ومع ذلك فإنّ السيّد الإمام البروجرديّ قال في (طبقات رجال النجاشي) عند ذكر محمد بن الفضيل: عن أبي حمزة، عنه إبراهيم بن هاشم، كأنّه من السادسة، وعلّق: وروايته عن أبي حمزة محلّ ريب»^(٢).

(١) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ١١٦.

(٢) جهاد الإمام السجاد، السيّد محمد رضا الجلايّي: ٢٥٩، ٢٦٠.

ويُستفاد منه وجود إشكالين في سند الشيخ النجاشي رحمته:

الإشكال الأول: رواية إبراهيم بن هاشم مباشرةً عن محمد بن الفضيل، وهو ما أثاره السيّد الجلابي (حفظه الله).

الإشكال الثاني: رواية محمد بن الفضيل عن أبي حمزة الثمالي، وهو ما نقله عن السيّد البروجرديّ (طاب ثراه)، وتقدّم أنّ هذا الإشكال يأتي على طريق الشيخ الصدوق رحمته في الفقيه إلى أبي حمزة الثمالي رحمته.

أما الإشكال الأول فيمكن أن يَصوّر بصورتين:

الصورة الأولى: ويُقال في تقريبها كما أفاده بعض الأجلّاء (دامت إفاداته): «إنّ إبراهيم بن هاشم، وإنّ ذكر الشيخ الكشّي قدس أنّه من أصحاب الإمام الرضا عليه، إلّا أنّ الشيخ النجاشي قدس قد تنظّر في ذلك، حيث قال: (إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القميّ، أصله كوفيّ، انتقل إلى قمّ، قال أبو عمرو الكشّي: تلميذ يونس بن عبد الرحمن، من أصحاب الرضا عليه). هذا قول الكشّي وفيه نظر»^(١).

وقد فهم غير واحد من كلام النجاشي قدس أنّه متنظّر في أصل صحبة إبراهيم بن هاشم للإمام الرضا عليه،.. فبما أنّ إبراهيم بن هاشم لم تثبت صحبته للإمام الرضا عليه، ومحمد بن الفضيل لم يثبت بقاؤه لأكثر من زمان إمامة الرضا عليه، فتحتمّ أنّ تكون رواية الأول عن الثاني بالواسطة، وهذا يعني وجود خلل في سند الشيخ النجاشي إلى رسالة الحقوق؛ لعدم وجود واسطة فيه بين إبراهيم بن هاشم القميّ وبين محمد بن الفضيل»^(٢).

ثمّ تصدّى (دامت إفاداته) للجواب عن الصورة الأولى للإشكال بقوله: «الإنصاف: أنّ التأمّل فيما ذُكر بمكان من الإمكان؛ وذلك لأنّه بعد التسليم بكون تأمل الشيخ النجاشي قدس منصباً على الصحبة - وليس على التلمذة عند يونس كما قد احتمله العلامة المامقانيّ قدس»^(٣) - فإنّه من الممكن أن يُقال: إنّ نفي الصحبة لا يلزم نفي المعاصرة،

(١) فهرست مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٨٩/١.

(٢) قبسات من رسالة الحقوق: ١٩.

(٣) انظر تنقيح المقال، الشيخ عبد الله المامقانيّ: ٧٤/٥.

كيف؟! وقد صرح الشيخ ابن شهر آشوب قدس سره بكونه ممن لقي الإمام الرضا عليه السلام، حيث قال: «إبراهيم بن هاشم، أصله كوفي، وهو أول من نشر حديث القميين بقم، ولقي علي بن موسى الرضا عليه السلام»^(١)، هذا فضلاً عن تصريح الشيخ الطوسي قدس سره في (رجاله) بأنه من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.^(٢)

وعليه: فإذا ثبت أن هناك فترةً زمنيةً مشتركةً بين الراويين، ثبت إمكان رواية أحدهما عن الآخر، من غير الحاجة إلى توسط واسطة بينهما، فالإشكال على ضوء هذا الاحتمال لا يُعتنى به»^(٣).

ويمكن أن يُضاف إليه: بأن تنظر الشيخ النجاشي رحمته حدس واجتهاداً منه، كما يظهر من قوله «وفيه نظر»، وليس بشهادة حسية، وكلام الكشي رحمته والشيخ رحمته وابن شهر آشوب ظاهرٌ في الحس لا الحدس، وفي حالة كهذه يقدم الحس على الحدس، فلا يؤخذ بنظر الشيخ النجاشي رحمته، بل كلام الثلاثة هو المحكم.

وإن تنزلنا عن ذلك وقلنا بأن الجميع على سننٍ واحد، فيمكن أن يُقال: إن تنظر الشيخ النجاشي رحمته يدور حاله بين ثلاثة احتمالات:

١. كونه متنظراً من جهة أصل صحبة إبراهيم بن هاشم للإمام الرضا عليه السلام.
٢. كونه متنظراً من جهة تلمذة إبراهيم بن هاشم على يد يونس بن عبد الرحمن.
٣. كون تنظره مجملاً، لا يتعين معه أحد الاحتمالين.

أما الاحتمال الأخير - وهو البناء على الإجمال - فهو خلاف غرض المتكلم عادةً، فلا يُصار إليه إلا مع القرينة على إرادة المتكلم الإجمال وأن غرضه في ذلك، أو مع عدم إمكان حمله على محمل صحيح.

وأما الاحتمال الأول أي: أنه رحمته متنظرٌ في أصل الصحبة، فهو مبتلى بمعارض أقوى، وهو شهادة الأعلام الثلاثة؛ فإنهم صرحوا بخلافه.

(١) معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين قديماً وحديثاً، ابن شهر آشوب: ٤.

(٢) انظر الأبواب (رجال الطوسي): ٣٥٣.

(٣) قبسات من رسالة الحقوق: ١٩.

وعليه فإمّا أن يُقال بتقدّم كلامهم على كلام النجاشي رحمته، وإمّا أن يُقال بالتساقط، وعلى كلا الاحتمالين يرتفع الإشكال.

هذا كلّ من جهة بيان الصورة الأولى للإشكال وجوابها.

أمّا الصورة الثانية للإشكال في رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن الفضيل بلا واسطة فهي - كما أفاده بعض الأجلّاء (دامت إفاداته) - «عدم معهوديّة رواية أحدهما عن الآخر بغير الوساطة، ولعلّ هذا هو المنشأ لاستشكال المستشكل، حيث قال مع أنّ سند النجاشي ليس سالماً من النقد، من جهة رواية إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن الفضيل، فإنّ المعروف مكرراً روايته عن البنزطيّ، ورواية البنزطيّ عن محمّد بن الفضيل»^(١).

وأيضاً تصدّى للجواب عنه (دامت إفاداته) بقوله: «إلا أنّ الإشكال من هذه الناحية لا يخلو عن تأمل؛ لأنّ روايات إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن الفضيل بواسطة البنزطيّ، لا تعدو بضع روايات، بينما رواياته عن محمّد بن الفضيل بالباشرة - كما تتّبناه - تقارب الخمس عشرة رواية، فما عُرف مكرراً إنّما هو روايته عن ابن الفضيل بالباشرة، لا بواسطة البنزطيّ»^(٢).

وهو متينٌ ومحمّمٌ.

وبذلك يتبيّن عدم تماميّة الإشكال الأوّل على سند الشيخ النجاشي رحمته.

وأما الإشكال الثاني وهو رواية محمّد بن الفضيل عن أبي حمزة الشماليّ، حيث نُقل ذلك عن السيّد البروجرديّ (طاب ثراه)، فقد أجاب عنه بعض الأجلّاء كذلك قائلاً: «إلا أنّ الذي يظهر أنّ هذه الإشكاليّة قابلة للدفع؛ وذلك لأنّ أبا حمزة قد صرح النجاشيّ في ترجمته بمعاصرتَه للإمام الكاظم عليه السلام، بل وروايته عنه، كما أنّ محمّد بن الفضيل قد ذكره الشيخ الطوسيّ في عداد أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام، بل في عداد أصحاب الإمام الصادق عليه السلام، وكذلك البرقيّ أيضاً، وعليه: فليست هنالك أيّ مشكلة في روايته عن أبي حمزة الشماليّ، بعد ثبوت كونهما متعاصرين، [لا] سيّما وأنّ الروايات التي يرويها ابن

(١) جهاد الإمام السجاد عليه السلام: ٢٥٩، ٢٦٠.

(٢) قبسات من رسالة الحقوق: ١٩.

الفضيل عن أبي حمزة الثماليّ في غاية الكثرة، كما لا يخفى على المتتبّع، فما أفاده السيّد البرجوديّ قدس سرّه في غاية الغرابة^(١)، وهو متينٌ كسابقه.

وبهذا يتبيّن صحّة طريق الشيخ النجاشيّ رحمته بعدما بنينا على وثاقة محمّد بن الفضيل كما تقدّم، وبعد دفع إشكال رواية إبراهيم بن هاشم عنه مباشرةً، ودفع إشكال روايته عن أبي حمزة مباشرةً.

المطلب الثاني: سند الشيخ الكلينيّ رحمته وهو الطريق السادس:

قال الشيخ النوريّ رحمته في المستدرک: «قال السيّد عليّ بن طاوس في فلاح السائل: وروينا بإسنادنا في كتاب الرسائل، عن محمّد بن يعقوب الكلينيّ، بإسناده إلى مولانا زين العابدين...»^(٢).

وقال السيّد محمّد رضا الجلايليّ (حفظه الله): «دلّ على كون الحديث مسنداً عند الكلينيّ إلا أنّ كتاب (الرسائل) مفقودٌ، وابن طاوس نقل عنه هكذا بحذف الإسناد، ومن المحتمل قوياً أن يكون الكلينيّ قدس سرّه رواه عن شيخه عليّ بن إبراهيم، الذي يروي الرسالة كما في سند النجاشيّ»^(٣).

وقال المحدّث النوريّ رحمته: «..كتاب رسائل الأئمة عليهم السلام، ينقل عنه السيّد رضيّ الدين ابن طاوس في كشف المحجّة، وفلاح السائل، وفتح الأبواب، ولم نعثر على مَنْ نقل عنه بعده، فكأنّه ضاع من قلّة الهمم، وانقلاب الأمم»^(٤).

لكن قال الطهرانيّ: «.. معادن الحكمة في مكاتيب الأئمة عليهم السلام تأليف علم الهدى ابن الفيض الكاشانيّ، الذي أوّل مكاتيبه رسالة أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابنه الحسن، نقلها عن كتاب رسائل الأئمة للكلينيّ، وظاهره النقل عنه بغير واسطة وعليه فلا يبعد وجود الكتاب اليوم في بعض المكتبات»^(٥).

(١) قبسات من رسالة الحقوق: ١٨.

(٢) مستدرک الوسائل، الميرزا النوريّ: ١٦٩/١١.

(٣) جهاد الإمام السجاد عليه السلام: ٢٥٦.

(٤) خاتمة المستدرک: ٢٧٤/٣.

(٥) الذريعة: ٢٣٩/١٠.

وعند مراجعة كتاب (فتح الأبواب) للسيّد ابن طاوس رحمته يتّضح سنده لكتاب (رسائل الأئمة عليهم السلام)، حيث قال: «أخبرني به شيخي العالم الفقيه محمّد بن نما، والشيخ العالم أسعد بن عبد القاهر الإصفهاني معاً، عن الشيخ العالم أبي الفرج عليّ بن أبي الحسين الراونديّ، عن والده، عن أبي جعفر محمّد بن عليّ بن المحسن الحلبيّ، عن السعيد أبي جعفر الطوسيّ، عن الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان، عن الشيخ أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القميّ، عن الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ.

قال محمّد بن يعقوب الكلينيّ فيما صنّفه من كتاب رسائل الأئمة (صلوات الله عليهم) ...»^(١).

وقال في (كشف المحجّة لثمرة المهجّة): «أنني رويت من طرق كثيرة واضحات قد ذكرت بعضها في الجزء الأول من كتاب (المهمّات والتتمّات) جميع ما صنّفه الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ ورواه (رضي الله عنه وأرضاه) في هذا الكتاب (الرسائل) رسالة أخرى من أبيك عليه السلام إلى شيعته، وإلى من يعزّ عليه في ذكر المتقدّمين في الخلاف عليه، وهي في معنى رسالة إليك، كما أنّ رسالته إلى أبيك الحسن عليه السلام كأنّها منهما إليك، فانظر بعين المنة عليك، قال محمّد بن يعقوب في كتاب الرسائل: عن عليّ بن إبراهيم بإسناده، قال: كتب أمير المؤمنين عليه السلام كتاباً بعد منصرفه من النهروان وأمر أن يُقرأ على الناس...»^(٢).

وبذلك يتّضح أنّ للسيّد ابن طاوس رحمته طرقاً متعدّدة لجميع مصنّفات الشيخ الكلينيّ رحمته ومنها كتاب (رسائل الأئمة عليهم السلام)، بل يظهر من السيّد وقوفه على الكتاب وإطلاعه عليه، وكونه مسنداً في الأصل، إلّا أنّ السيّد قد حذف بعضها، بينما ذكر بعضها الآخر، ومن أمثلة ذكره للسند كاملاً قوله: «إنّ الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ ذكر في كتاب (الرسائل) المعتمد عليه عن أبيك أمير المؤمنين عليه السلام رسالةً تتضمّن ذكر الأئمة من ذريّته (صلوات الله عليهم)، قال محمّد بن يعقوب ما هذا لفظه: عن عليّ بن محمّد، ومحمّد بن الحسن وغيرهما، عن سهل بن زياد، عن العباس بن عمران، عن

(١) فتح الأبواب: ١٤٣.

(٢) كشف المحجّة لثمرة المهجّة، السيّد ابن طاوس: ١٧٣.

محمد بن القاسم بن الوليد الصيرفي، عن المفضل عن سنان بن طريف، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام..^(١)

ومن أمثلة حذفه للسند ما نحن فيه من رسالة الحقوق، فإنه قال: «..وروينا بإسنادنا في كتاب الرسائل، عن محمد بن يعقوب الكليني، بإسناده إلى مولانا زين العابدين...»^(٢). بل وصلت للسيد ابن طاوس رحمته بعض أجزاء كتاب (الرسائل) بخط يوشع أن يكون من زمان الشيخ الكليني، إذ قال رحمته: «..روى الشيخ المتفق على ثقته وأمانته محمد بن يعقوب الكليني (تغمده الله رحمته) رسالة مولانا أمير المؤمنين علي عليه السلام إلى جدك الحسن ولده (سلام الله عليهما)، وروى رسالة أخرى مختصرة عن خط علي عليه السلام إلى ولده محمد بن الحنفية (رضوان الله عليه)، وذكر الرسالتين في كتاب الرسائل، ووجدنا في نسخة قديمة يوشع أن يكون كتابتها في زمان حياة محمد بن يعقوب (رحمة الله عليه)»^(٣). فتحصل من كل ذلك أمور:

١. أن رسالة الحقوق مروية في كتاب (رسائل الأئمة عليهم السلام) للشيخ الكليني رحمته.
٢. أن السيد ابن طاوس رحمته له طرق متعددة لجميع مصنفات الشيخ الكليني، ومنها كتاب (الرسائل) المفقود في زماننا، بل قد صرح السيد ابن طاوس في كتابه (فتح الأبواب) بسنده لكتاب (الرسائل)، وعليه فسنده لرسالة الحقوق المشار إليه بقوله «(إسنادنا)^(٤) في كتابه (فلاح السائل) موجود في كتابه (فتح الأبواب)^(٥)».
٣. ومنه يُعلم أن كتاب (رسائل الأئمة) من الكتب المسندة بطبعها.
٤. أن الشيخ الكليني رحمته أسند رسالة الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام، لكن السيد ابن طاوس رحمته حذف الإسناد.

(١) كشف المحجة لثمرة المهجة: ١٨٩.

(٢) مستدرک الوسائل: ١٦٩/١١.

(٣) كشف المحجة لثمرة المهجة: ١٥٩.

(٤) مستدرک الوسائل: ١٦٩/١١.

(٥) فتح الأبواب: ١٤٣.

٥. من المحتمل قوياً كون الشيخ الكليني رحمته روى الرسالة عن شيخه علي بن إبراهيم عن أبيه، ولعلّ سنده هو الشيخ النجاشي رحمته نفسه الذي يمرّ بعلي بن إبراهيم.
٦. أنّ رواية الرسالة في كتاب (رسائل الأئمة عليهم السلام) يزيد من الوثوق بصورها بعد معرفة شأن الكتاب، حتى عبّر عنه السيّد ابن طاوس رحمته بأنّه «معتمد عليه»^(١).

المطلب الثالث: رواية ابن شعبة لرسالة الحقوق في (تحفه)

قال السيّد محمّد رضا الجلاي (حفظه الله): «أورد ابن شعبة الحرانيّ الحسن بن عليّ بن الحسين، أبو محمّد هذه (الرسالة) في كتابه العظيم (تحف العقول عن آل الرسول صلّى الله عليه وآله)، وهي مرسلّة شأن كلّ ما في الكتاب.

إلّا أنّ من المطمئنّ به كون رواياته في الأصل مسندة؛ لأمرين:

الأوّل: لقوله في مقدّمة الكتاب: (وأسقطت الأسانيد؛ تخفيفاً وإيجازاً، وإن كان أكثره لي سماعاً؛ ولأنّ أكثره آداب وحكم تشهد لأنفسها).

فقد حذف الأسانيد تخفيفاً، وهذا أمرٌ متداول عند المؤلّفين بعد عصر التدوين؛ لثبوت الأسانيد في مواضعها من الأصول المنقول منها، وإن كانت المحافظة على الأسانيد وإثباتها أحوط؛ لِمَا يتعرّض له التراث من الآفات، وكذلك حذف الأسانيد؛ لأنّ الحاجة إليها إنّما هي ماسّة في باب الأحكام ومسائل الشريعة، وأمّا الآداب والحكم فلا تكون الأحاديث فيها إلّا مرشدة إلى ما يقتضيه العقل والحكمة والتدبير، والمضامين تشهد بصحّة الأحاديث من دون تأثير الأسانيد في ذلك.

فأحاديث الكتاب وإن كانت على ظاهر الإرسال إلّا أنّها مسندة واقعاً.

الثاني: إنّ أحاديث الكتاب مروية بأسانيدها في المصادر المتقدّمة، ولا يرتاب الناظر إلى كتاب (تحف العقول) في كون مؤلّفه على جانب كبير من العلم والمعرفة بالحديث وشؤونهِ، ممّا يربأ به من إثبات ما لا سند له في كتابه مع تصريحه بنسبة ما أثبتّه إلى الأئمة عليهم السلام، ومن المعلوم أنّ النسبة لا يمكن الجزم بها إلّا مع ثبوت الأسانيد.

(١) انظر كشف المحجّة إلى ثمرة المهجة: ١٨٩.

وفي خصوص رواية (رسالة الحقوق) فإنَّ ما أثبتته من النصِّ موافقٌ لما نقله ابن طاوس عن (رسائل) الكلينيِّ، وقد عرفتْ كون روايته مسندةً. وقد سمَّاهَا ابن شعبة بـ(رسالة الحقوق)، وهو الاسم الذي ذكره النجاشيُّ لها، عندما أسند إليها^(١).

أقول: بهذا تمَّت عندنا طرق رسالة الحقوق.

على أننا حتى لو بنينا على ضعف بعض الطرق، فإنَّه يمكن القول باعتبار هذه الرسالة؛ وذلك لعدَّة أمور أهمُّها:

أولاً: اعتماد المشايخ الأوائل الكبار عليها، وإيرادها في مصادرهم الأساسيّة التي عليها المعولُّ وإليها المرجع، والتي يُفتون بما فيها ويعدونها حجةً فيما بينهم وبين الله تعالى.

ثانياً: كونها من الرسائل المعروفة التي ذُكرت لها عدَّة طرق.

ثالثاً: مضمونها العالي الرفيع الذي من المستصعب، بل يكاد يكون مستحيلاً أن يتكلَّم إنسانٌ عادي بمثل هذه الحقوق، وبمثل هذا التدرج والتوازن فيها.

مضافاً إلى قرائن أخرى يطول المقام بذكرها.

وهذا ممَّا يورثُ الاطمئنان بصدور هذه الرسالة الشريفة.

بقي هنا شيءٌ في غاية الأهميّة:

أنَّ ما تمَّ على مبنى الوثيقة من الرسالة هو ما في كتاب (الفقيه)، وكذلك تمَّ سند الشيخ النجاشيِّ رحمته، لكنَّه لم يذكر متن الرسالة؛ لخروجها عن موضوع كتابه.

نعم على مبنى الوثوق لا يبعد القول باعتبار ما في (تحف العقول) المتطابق مع ما في كتاب (رسائل الأئمة عليهم السلام) مضافاً إلى ما في كتاب (الفقيه).

هذا تمام الكلام فيما أردتُ بيانه وتفصيله من مصادر وأسانيد رسالة الحقوق.

والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله على سادة الخلق أجمعين محمَّد وآله الطيِّبين الطاهرين.

(١) جهاد الإمام السجاد عليه السلام: ٢٥٦.

المصادر والمراجع

١. الأئمة الاثني عشر: الشيخ جعفر السبحاني، دار جواد الأئمة عليهم السلام، ب ط، بيروت، ١٤٣٦هـ.
٢. الأبواب (رجال الطوسي): الشيخ محمّد بن الحسن الطوسي المعروف بـ(شيخ الطائفة) (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، ب ت.
٣. الاختصاص: الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، المعروف بـ(الشيخ المفيد) (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: عليّ أكبر الغفاري، والسيد محمود الزندي، ط ٢، دار المفيد، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
٤. اختيار معرفة الرجال المعروف (رجال الكشي): الشيخ محمّد بن الحسن الطوسي المعروف بـ(شيخ الطائفة) (ت ٤٦٠هـ)، تعليق: المعلم الثالث ميرداماد الاستربادي، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، قم المقدّسة، ب ت.
٥. أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، ب ط، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ب ت.
٦. الأمالي: الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ، المعروف بـ(الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: مؤسّسة البعثة قسم الدراسات الإسلامية، قم المشرفة، ط ١، ١٤١٧هـ.ق.
٧. بحار الأنوار، الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: الشيخ محمّد باقر بن محمّد تقّي، المعروف بـ(العلامة المجلسي) (ت ١١١١هـ)، ط ٢، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ١٤٠٣هـ.ق.
٨. بحوث في شرح مناسك الحج: تقرير أبحاث السيد محمّد رضا السيستاني، بقلم: أمجد رياض ونزار يوسف، ط ٢، دار المؤرّخ العربي، بيروت، ١٤٣٧هـ.ق.
٩. تاريخ الطبري: محمّد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، ط ٤، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، (قوبلت هذه الطبعة على النسخة المطبوعة بمطبعة بريل بمدينة لندن في سنة ١٨٧٩م)، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠. تحف العقول عن آل الرسول صلّى الله عليه وآله: الشيخ الحسن بن عليّ بن الحسين، المعروف بـ(ابن شعبة الحراني) (ت ق ٤هـ)، تصحيح والتعليق: عليّ أكبر الغفاري، ط ٢، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم المشرفة، ١٤٠٤هـ.ق.
١١. تفسير القميّ: عليّ بن إبراهيم القميّ (ت نحو ٣٢٩هـ)، تحقيق: السيّد طيّب الموسويّ الجزائريّ، ط ٣، مؤسّسة دار الكتاب، قم المشرفة، ١٤٠٤هـ.ق.
١٢. تنقيح المقال في علم الرجال: الشيخ عبد الله المامقانيّ، المعروف بـ(العلامة الثاني) (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: الشيخ محي الدين المامقانيّ، والشيخ محمّد رضا المامقانيّ، ط ١، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المشرفة، ١٤٢٣هـ.ق.

١٣. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ المعروف بـ (شيخ الطائفة) (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخراسان، ط ٣، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ١٣٦٤ هـ.ش.
١٤. تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي: السيّد محمّد عليّ الأبطحيّ (ت ١٤٢٣ هـ)، ط ٢، مطبعة نكارش، قم المقدّسة، ١٤١٧ هـ. ق.
١٥. جامع الرواة: الشيخ محمّد عليّ الأردبيليّ، (ت ١١٠١ هـ)، مكتبة المحمديّ، ب ط، ب ت.
١٦. جوابات أهل الموصل: الشيخ محمّد بن محمّد بن نعمان التلعكبريّ، المعروف بـ (الشيخ المفيد)، (ت ٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ مهديّ نجف، ط ٢، دار المفيد، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.
١٧. جهاد الإمام السجاد عليه السلام: السيّد محمّد رضا الجلاّليّ، ط ١، مؤسّسة دار الحديث الثقافيّة، مطبعة شمشاد، طهران، ١٤١٨ هـ. ق.
١٨. الحاشية على مدارك الأحكام: الشيخ محمّد باقر الوحيد البهبهانيّ، المعروف بـ (الوحيد البهبهانيّ) (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١، مطبعة ستاره، قم المشرّفة، ١٤١٩ هـ. ق.
١٩. خاتمة مستدرک الوسائل: الميرزا الشيخ حسين النوريّ الطبرسيّ، المعروف بـ (الميرزا النوريّ) (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ط ١، مطبعة ستاره، قم المشرّفة، ١٤١٥ هـ. ق.
٢٠. الخصال: الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ، المعروف بـ (الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١ هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، ب ط، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم المشرّفة، ١٤٠٣ هـ. ق.
٢١. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الشيخ الحسن بن يوسف بن عليّ بن محمّد بن المطهّر الحلّيّ، المعروف بـ (العلامة الحلّيّ) (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، ط ١، مؤسّسة نشر الفقاهة، مطبعة مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، ١٤١٧ هـ. ق.
٢٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الشيخ محمّد محسن بن عليّ الطهرانيّ النجفيّ المعروف بـ (آقا بزرك الطهرانيّ) (ت ١٣٨٩ هـ)، ط ١، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
٢٣. رجال ابن داود: الشيخ تقيّ الدين الحسن بن عليّ ابن داود الحلّيّ، المعروف بـ (ابن داود) (ت ٧٤٠ هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، ب ط، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م.
٢٤. رجال ابن الغضائريّ: أحمد بن الحسين الغضائريّ الواسطيّ البغداديّ، المعروف بـ (ابن الغضائريّ) (ت ٤١١ هـ)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الجلاّليّ، ط ١، المطبعة: سرور، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر - قم، ١٤٢٢ هـ. ق - ١٣٨٠ هـ. ش.

٢٥. الرسائل الرجالية: الشيخ محمد بن محمد إبراهيم الكلباسي (ت ١٣١٥هـ)، تحقيق: محمد حسين الدرايتي، ط١، دار الحديث، قم المقدسة، ١٤٢٢هـ. ق، ١٣٨٠هـ. ق.
٢٦. الرواشح السماوية: السيد محمد باقر الحسيني الاسترآبادي المعروف بـ(المحقق الداماد) (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريهها، ونعمة الله الجليلي، ط١، دار الحديث، قم المقدسة، ١٤٢٢هـ. ق، ١٣٨٠هـ. ش.
٢٧. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: الشيخ محمد تقي المجلسي المعروف بـ(المجلسي الأول) (ت ١٠٧٠هـ)، ط٢، مؤسسة فرهنگي إسلامي كوشانبور، قم المقدسة، ١٤٠٦هـ. ق.
٢٨. شرح العروة الوثقى، كتاب الصلاة، (موسوعة السيد الخوئي): تقرير أبحاث سماحة السيد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، بقلم الشيخ الشهيد مرتضى البروجردي، ط٤، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم المقدسة، ١٤٣٠هـ. ق.
٢٩. شعب المقال في درجات الرجال: ميرزا أبو القاسم النراقي (ت ١٣١٩هـ)، تحقيق: الشيخ محسن الأحمدي، ط٢، مؤتمر المحقق النراقي (كنگرهه بزرگداشت نراقي). مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٢هـ. ق.
٣٠. طرائف المقال: السيد علي البروجردي (ت ١٣١٣هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، إشراف: السيد محمود المرعشي، ط١، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة مطبعة بهمن، قم المقدسة، ١٤١٠هـ. ق.
٣١. العدة في أصول الفقه: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المعروف بـ(شيخ الطائفة) (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، ط١، مطبعة ستاره، قم المقدسة، ١٤١٧هـ. ق.
٣٢. علل الشرائع: الشيخ محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، المعروف بـ(الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تقديم: محمد صادق آل بحر العلوم، ب ط، منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ. ق.
٣٣. عيون أخبار الرضا عليه السلام: الشيخ محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي المعروف بـ(الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تصحيح وتقديم وتعليق: الشيخ حسين الأعلمي، ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٤هـ. ق.
٣٤. الفائق في رواة وأصحاب الإمام الصادق عليه السلام: عبد الحسين الشبستري، ط١، طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ١٤١٨هـ. ق.
٣٥. فتح الأبواب بين ذوي الألباب وبين رب الأرباب: السيد رضي الدين علي بن موسى بن طاوس الحلبي، المعروف بـ(السيد ابن طاوس) (ت ٦٦٤هـ)، تحقيق: حامد الخفاف، ط١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ١٤٠٩هـ. ق، ١٩٨٩ م.
٣٦. فضائل الأشهر الثلاثة: الشيخ محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، المعروف بـ(الشيخ

- الصدوق)، (ت ۳۸۱هـ)، تحقیق وإخراج: میرزا غلام رضا عرفانیان، ط ۲، ۱۴۱۲هـ- ۱۹۹۲م، الناشر: دار المحجّة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع - بیروت- لبنان، دار الرسول الأکرم ﷺ.
۳۷. فقه الأنساب (بحوث استدلالیة فی الأهمیة الشرعیة والأمارات الإثباتیة والأحكام): تقرير أبحاث سماحة السيّد حسين الطباطبائي الحكيم، بقلم عمّار السيّد مجتبیٰ آل سيّد یوشع، مخطوط.
۳۸. فهارس الشيعة: جمع و تحقیق: مهديّ خدّاميان الآرانيّ، الإعداد والنشر: مؤسّسة تراث الشيعة، مطبعة القرآن الكريم، ط ۱، ۱۴۳۱هـ.
۳۹. فهرس أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشي): الشيخ أحمد بن عليّ بن أحمد النجاشي (ت ۴۵۰هـ)، التحقيق: السيّد موسى الشيبيريّ الزنجانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قمّ المشرفّة، ط ۵، ۱۴۱۶هـ. ق.
۴۰. فهرست كتب الشيعة وأصولهم وأسماء المصنّفين وأصحاب الأصول: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ المعروف بـ (شيخ الطائفة)، (ت ۴۶۰هـ)، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائيّ، ط ۱، مطبعة ستاره، قمّ المقدسة، ب ت.
۴۱. الفوائد الرجاليّة: السيّد محمّد مهديّ بحر العلوم (ت ۱۲۱۲هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، السيّد حسين بحر العلوم، ط ۱، مكتبة الصادق، طهران، ب ت.
۴۲. قاموس الرجال: الشيخ محمّد تقّيّ التستريّ (ت ۱۴۱۵هـ)، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفّة، ب ط، ۱۴۱۹هـ. ق.
۴۳. قياسات من رسالة الحقوق (شرح مضمونيّ تحليليّ لبعض مفردات رسالة الحقوق المباركة): السيّد ضياء السيّد عدنان الخباز القطيفيّ، ط ۱، دار زين العابدين عليه السلام، قمّ المشرفّة، ۱۴۳۱هـ. ق.
۴۴. قياسات من علم الرجال: أبحاث السيّد محمّد رضا السيستانيّ، جمعها ونظّمها: السيّد محمّد البكّاء، ط ۱، دار المؤرّخ العربيّ، بيروت، ۱۴۳۷هـ. ق.
۴۵. الكافي: الشيخ محمّد بن يعقوب بن اسحاق الكلينيّ، المعروف بـ(ثقة الإسلام) (ت ۳۲۹هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، ط ۵، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ۱۳۶۳هـ. ش.
۴۶. كامل الزيارات: الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه القميّ (ت ۳۶۸هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيوميّ، ط ۱، مؤسّسة نشر الفقاهة، قمّ المقدّسة، ۱۴۱۷هـ. ق.
۴۷. كشف المحجّة لثمرة المهجة: السيّد رضيّ الدين عليّ بن موسى بن طاوس الحلّيّ، المعروف بـ(السيّد ابن طاوس) (ت ۶۶۴هـ)، ب ط، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ۱۳۷۰هـ، ۱۹۵۰م.
۴۸. كليات في علم الرجال: الشيخ جعفر السبحانيّ، ط ۳، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرفّة، ۱۴۱۴هـ. ق.
۴۹. كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ، المعروف بـ(الشيخ الصدوق) (ت ۳۸۱هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، مؤسّسة النشر

- الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقمّ المشرفة، ١٤٠٥هـ. ق.
٥٠. مجلة حولية الكوفة، العدد السابع، سنة ١٤٣٨هـ، تموز ٢٠١٧م.
٥١. مستدركات علم رجال الحديث: الشيخ عليّ النمازي الشاهرودي، (ت ١٤٠٥هـ)، ط ١، مطبعة شفق، طهران، ١٤١٢هـ. ق.
٥٢. مستدرک الوسائل ومستنبط المسائل: الشيخ الميرزا حسين النوري الطبرسي المعروف بـ(الميرزا النوري) (ت ١٣٢٠هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ. ق.
٥٣. معالم الدين وملاذ المجتهدين: الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقمّ المشرفة، ط ١٢، ١٤١٧هـ. ق.
٥٤. معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنّفين قديماً وحديثاً: أبو جعفر محمّد بن شهر آشوب المازندراني السروي المعروف بـ(ابن شهر آشوب) (ت ٥٨٨هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم المقدسة، ط ١، ١٤٣١هـ. ق.
٥٥. معاني الأخبار: الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ المعروف بـ (الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقمّ المشرفة، ١٣٣٨هـ. ش.
٥٦. معجم رجال الحديث: السيّد أبو القاسم الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، ط ٥، مؤسسة الإمام الخوئي، النجف الأشرف، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٥٧. من لا يحضره الفقيه: الشيخ محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابويه القميّ، المعروف بـ (الشيخ الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاري، ط ٢، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلميّة، قمّ المشرفة، ب ت.
٥٨. الوسائل الحائرّيّة: السيّد محمّد المجاهد الطباطبائي الحائريّ المعروف بـ(السيّد المجاهد) (ت ١٢٤٢هـ)، مخطوط.
٥٩. وسائل الشيعة الى تحصيل المسائل الشريعة: الشيخ محمّد بن الحسن، المعروف بـ (الحرّ العاملي) (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ٢، مطبعة مهر، قمّ المقدسة، ب ت.

453

Tanzih Al-Mustafa Al-Mukhtar
Amma Lam Yathbot Men Al Athar
A Critical Study of the Book's Two
Editions

Ahmed Abdel Ati Al-Athari
Researcher in the Drawings of the
Prophet's Relics
Assiut University
Egypt

Manuscripts Indexes and bibliographies of publications

491

Index of the Manuscripts of
Sayyid Muhammad Taqi
al Fadlallah al-Amili's Library

Sheikh Muhammad Taqi al-Faqih al-
Amili
Researcher in al-Amili Heritage
Lebanon

511

Guide of Texts and Annotated
Certificates in Encyclopedias and
Books
Section Four

Haidar Kadhim Al-Jubouri
Bibliographic expert researcher
Iraq

Heritage News

535 From Heritage News

Prepared By Editorial Board

261 An Experimental Study of the
Phenomenon of Acid-Base
Degradation (Oxidative Hydrolysis)
of Ferrous Sulfate in Manuscripts
Written with Reactive Inks

Dr Madian Hamed Abdul Hady
Mahmoud
Faculty of Archaeology-Fayoum
University
Egypt

Reviewed texts

289 Observations of Sheikh Ibrahim
Al-Bayadhi in the Treasury and
Library of Imam Al-Ridha (peace
be upon him) During One of his
Visits to Khorasan

Prepared by
Salah Mahdi al-Sarraj
Director of the Manuscript Imaging
and Cataloging Center
Al-Abbas's Holy Shrine
Iraq

313 Zad al-Musafireen
Sheikh Mirza Muhammad ibn
Mirza Sulayman al-Tabeeb al-
Tankabni (1302 AH)

Annotated by
Ali Addai Nahi al-Hisnawi
Heritage Revival Center - Al-Abbas's
Holy Shrine
Iraq

365 The Spirit of Eloquence in Ijazah
of Sayyid Salman
(Ijazah of Sayyid Mahdi al-
Kadhimi to Sayyid Salman Hadi
al Tuma)

Prepared and presented by
Sayyid Salman Hadi al Tuma
Heritage Researcher
Iraq

Criticism of Heritage works

399 Earnest Critical Standpoints with
the Investigation of the Printed
Mathematical Heritage within
the Encyclopedia of Sheikh Baha'
al-Din al-Amili

Sheikh Fadhel Habib al-Hilli
The Scientific Hawza - Najaf
Iraq

Content

Heritage studies

- | | | |
|-----|---|--|
| 17 | The Qur'ans attributed to Imam Ali (peace be upon him): A Study of their Reality and Content | Dr Ahmed Jasim Al-Najafi
Faculty of Basic Education / University of Kufa
Iraq |
| 55 | A Study in the Chains of Narration of Risalat Al-Huquq and its References | Ammar Al-Sayyid Mujtaba Al Sayyid
Yusha'a Al-Musawi
The Scientific Hawza – Najaf
Iraq |
| 117 | Jami' al-Maqal by Sheikh al-Tureihi is a Pioneer in the Study of Narrators' Commonalities | Sheikh Muhammad Issa Al-Bannai
Al-Qatifi
Professor in the Scientific Hawza
Saudi Arabia |
| 161 | The Grammatical Manufacturing Mode and its General Principles According to Ibn Rushd: A Reading in Al-Dharuri fi Sana'at Al-Nahw | Asst. Prof. Sahib Jaafar Abu Janah
College of Arts/ Mustansiriyah
University
Iraq |
| 189 | Indexing Arabic Manuscripts at the Tlemcen School, Curated by Auguste Cour
A Reading on the Formation of the Index, its Adjustment and Characteristics | Prof. Dr Abdul Rahman Baghdad
University Center of Maghnia
Algeria |
| 219 | Investigating the Written Heritage and its Connection to Criticism in the Scientific Research Methodology | Muneef Fayadh
Heritage Revival Center - Al-Abbas's
Holy Shrine
Iraq |

lowing regulations:

1. The researcher or reviewer will be informed of delivering the posted material to be published within a period may not exceed the maximum of two weeks.
2. The researchers should be reminded of the publication acceptance of the editorial board within a period may not exceed the maximum of two months.
3. The pieces of research, whose evaluators realize that it should be amended or be added to, will be returned to their writers in order to be organized accurately before publication.
4. The researchers will be informed if their pieces of research are rejected without mentioning the reasons of rejection.
5. Every researcher will be given one copy of the issue in which his research is published, with three separate pieces of research from the same published material and a reward, as well.

• **The journal considers the following priorities in publication:**

1. The date of receiving the research by the editor-in-chief.
 2. The date of presenting the revised pieces of research.
 3. The variety of the research materials as far as possible.
- The published pieces of research express the opinions of their writers and do not necessarily reflect the opinions of the journal.
 - The pieces of research are arranged according to the technical considerations which have nothing to do with the status of the researcher.
 - The reviewer or the researcher who is not known for the journal has to send on the journal email, a brief biographical note, his address and email, for the introductory and documentary purposes on the following email: *Kh@hrc.iq*
 - Editorial board reserves the right to make the required amendments upon the approved pieces of research for publication.
 - The board of editors will chose distinguished researches published in the magazine, and vows to republish them separately.

The Publishing Terms

- The journal should publish the scientific pieces of research that are related to the manuscripts and documents, reviewed texts, direct studies, and objective critical follow-ups which are related to it.
- The researcher should commit himself with the requisites of the scientific research and its rules in order to get benefit from its sources, and be within the frame of the Researchers 'style during discussion and criticism. Otherwise, the examined research or the text will contain certain topics that attempt to raise the feeling of sectarianism or even sensitivity towards any belief, ideology, or sect.
- The research should not be published previously or presented to other means of publication. The researcher is responsible for doing an independent commitment.
- The font should be in (Simplified Arabic). The texts printing size should be (16), and the margins printing size should be (12), and the pages number should not be less than (20).
- The reviewed research or text should be printed on the (A4) type of paper in one copy with a CD. The pages should be numbered successively.
- The research should be presented with its Arabic and English abstracts, each in a separate paper including the title of the research.
- The familiar scientific principles, documentation and references should be taken into account. The documentation should include the name of the source, the number of the part and the page
- The research should be presented with a separate list of references including the title of the source, the name of the author, the name of the investigator or the interpreter if s/he is available, the publishing country name, the place of publication and finally the date of publication. The name of the books and pieces of research should be arranged alphabetically. And if there are foreign references, they should be added separately, i.e. not within the Arabic references
- Researches shall be subject to the scientific deduction program and to a confidential assessment of its validity for publication, and shall not be returned to its owners, whether accepted for publication or not, according to the fol-



Dr. Abbas Hani Al- Grakh (Iraq)

Ministry of Education - Babylon Directorate of Education

Dr. Ali Fareg Al- Ameri (Italy)

Ambrosiana Library / Milano

Collage of Sociology - University of Milano Bicocca

Advisory board

Prof. Dr. Sahib G. Abo-Genaaah (Iraq)

Collage of Arts - Al-Mustansiriyah University

Prof. Dr. Jarek Abed Aoun Al Janabi (Iraq)

College of Education - Al-Mustansiriya University

Prof. Nebeela Abd Al- Munaam (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre - Baghdad University

Prof. Dr. Ahmed Shawky Benbin (Morocco)

Director of Al-Hassania Library at the Royal Palace in Rabat

Dr. Saeed Abd Al- Hammeed (Egypt)

*Director General of Restoring Museums of Antiquities- Ministry
of Egyptian Antiquities*

Prof. Dr. Fadhil Al- Beyaat (Turkey)

The Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Prof. Dr. Munther A. Al Muntheri (Iraq)

Collage of Arts - Baghdad University

Prof. Dr. Waleed M. Al- Seraakbi (Syria)

Collage of Arts - Hama University

The general supervision

His Eminence Sayid Ahmed Al- Saafi

Editor-in-chief

Sayid Layth Al- Musawi

Managing editor

Mohammad Al-Wakeel

Sub editor

Dr. Husayn Al-Sheibaani

Editorial board

Dr. Ali Habeeb Al- Aedaani

Dr. Ammer Mahmoud AL-Kaabi

Hasan Arebi Al-Khalidi

Art Director

Ali Hussien Alwan ALtamimi

English Translation

Habib AL Zatar\ Lebanon



*Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission for Heritage Revival
The Heritage Revival Centre*

Al-Abbas Holy Shrine. The High Commission for Heritage Revival. The Heritage Revival Centre.

AL-Khizanah : A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts and Documents \ Issued by The Heritage Revival Centre.- Karbala, Iraq : Abbas Holy Shrine, The High Commission for Heritage Revival, The Heritage Revival Centre, 1438 hijri = 2017-

Volume : Illustrations ; 24 cm

Semi-Annual.- The Seventeenth Issue, The ninth year, March 2025-

Includes Bibliographies.

Text in Arabic abstract in Arabic and English.

ISSN : 4586 - 2521

1. Manuscripts --Periodicals 2. Periodicals Arabic -- Iraq. A. title.

LCC : Z115.1 .A8378 2024 NO. 17

DDC: 011.31

Cataloging Center and Information Systems - Library and House of Manuscripts of
Al-Abbas Holy Shrine

ISSN : 4586 - 2521

Consignment Number in the Housebook and Iraqi
Documents: 2245, 2017

Iraq- Holy Karbala

You can contact or communicate with the journal via:

00964 7813004363

Web: Kh.hrc.iq -- Email: Kh@hrc.iq

Post-Office: Holy Karbala P.o (233)

Sale Price

Inside Iraq: 10\$ - Outside Iraq: 15\$



*Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission
for Heritage Revival*

Al-Khizanah

*A Half Annual Scientific Journal
which is Concerned with Manu-
scripts Heritage and Documents*

*Issued by
The Heritage Revival Centre*

*The Seventeenth Issue, The ninth year,
Ramadan 1446 AH - March 2025*



PRINT ISSN : 2521 - 4586

Al-Khizanah

*A Half Annual Scientific
Journal which is Concerned
with Manuscripts Heritage
and Documents*

*Issued by
The Heritage Revival Centre*

*The Seventeenth Issue, The ninth year,
Ramadan 1446 AH - March 2025*

for contact:

mob: 00964 7813004363

web: kh.hrc.iq

email: kh@hrc.iq